جامعة قاصدي مرباح . ورقلة .
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

السنة الثانية ماستر: دراسات أمنية وإستراتجية.

العلاقات السعودية - الأمريكية بين 2001/2014
دراسة في الأبعاد الإقتصادية والأمنية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، علاقات دولية، دراسات أمنية واستراتجية

_ من إعداد الطلبة:
بوعزة مروان

_ تحت إشراف الأستاذ:
د/ حجاج قاسم

لجنة المناقشة:

حودميسى الياس ..... رئيسًا
حجاج قاسم ..... مشرفًا
باسماعيل عبد الكريم..... مناقشًا

السنة الجامعية
2015/2014

شكر و تقدير ...

أحمد الله عز و جل أولـــاً على أن وفقني في إتمام هذه المذكرة ،،

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الدكتــور المشرف، وأستــاذي ،،

" حجــاج قاســم "

الذي ســاعدني على إتمـام هذه المذكرة ،،

،، ولم يبخل علينــا بنصحه المتواصل

إلـــــــــى أعضــاء اللجنــة المناقشـــة ،، الأستاذ :

كما أشكر كل من ساهم في دعمي ماديًا أو معنويًا من قريب أو من بعيد ،،،

الإهـــــــداء

إلى والديـــــا الكريمين أطال الله في عمرهما ،،،

إلى إخوتي ،،،

إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح – ورقلــة

من رئيس القسم إلى جميـــع الموظفين في قسم العلوم السياسية

إلى كل أصدقائي في ،،

شعبة العلوم السياسة بتخصصيها علاقات دولية و تنظيمات إدارية ،، **صديقي يزيد**

أصدقائي ،، في جامعة L'ITAS تخصص بيولوجيـا ،،

(بسمة، شيماء، منال، وردة، ابتسام، أم الخير،عائشة، ربيع، سوما سالي)

وكذلك أصدقـــائي في جامعــة القطب الجديد 3 تخصص تكنولوجيـا وهندسية مدنيــة ،،

(عبلــة، موسى، مريـم، سفيـان، عائشة، ساسي)

إلـــى ،، أعضـــــاء جمعيتــي

(بشرى للتواصـل الشبـاني الولائيــة – ورقلة)

مقدمـة عـامة

تحظى العلاقات السعودية الأمريكية بأهمية مميزة ضمن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة في الشرق الأوسط. كون السعودية شريك استراتيجي للولايات المتحدة، ولعدة عقود كانت السعودية نقطة ارتكاز في السياسات الأمريكية .

وإذا كانت العلاقات السياسية بين البلدين قد بدأت في الثلاثينيات إثر توجهات شركات النفط الأمريكية نحو المنطقة، فإن تلك العلاقات تعززت بمرور الوقت لا سيما في فترة الرئيس الأمريكي **دوايت ايزنهاور** في الخمسينيات. ومنذ تلك الفترة وحتى وقوع أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 حافظت الشراكة السعودية الأمريكية على صلابتها وقد اجتازت اختبارات عديدة غير انه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدا واضحا أن تلك الشراكة بدأت تهتز تدريجيا، وترجح دراسات إلى أن الأمر لا يعود إلى مشاركة عدد من السعوديين في تنفيذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وإنما له صلة مباشرة بالتغيرات الدولية السابقة على تلك الإحداث واللاحقة لها.

وتعود العلاقات السعودية الأمريكية إلى القرن السابع عشر بداية الحملات التبشيرية التي مهدت الطريق وأعطت أرضية خصبة لبناء علاقات بين البلدين من خلال النشاطات التي كانت تقوه بها في المنطقة الشرق الأوسط من خلال العمليات الطبية والتعليمية والثقافية وبناء المدارس، والتي ساعدت على بناء علاقات طيبة مع أهالي المنطقة في السعودية وعمان .. الخ.

ومع وجود الاستعمار الفرنسي البريطاني في منطقة الشرق الأوسط كان الوجود الأمريكي لا زال يعرقل التوجه نحو المنطقة كونها كانت تحت نفوذ هاذين الأخيرين، حيث كانت الولايات المتحدة تحت طائلة العزلة التي كانت أحد المبادئ التي تحكم تحرك الولايات المتحدة في العالم. ومع تبنيها سياسة الباب المفتوح أخذت تنافس القوى الرأسمالية الأخرى لإفتكاك نصيب من النفط الشرق الأوسطي منافستا لذلك الشركات النفطية البريطانية الأمريكية في المنطقة. وكانت لا تزال العلاقات السعودية الأمريكية حتى ذلك الوقت قبل الحرب العالمية الثانية، ومع اكتشاف بعض أبار النفط في البحرين زادت مطامع القوى الاستعمارية في العمل على المنافسة في تمام عقود التنقيب عن النفط في الشرق السعودي.

وإن عدم قبول الصفقة البريطانية مع الحكومة السعودية خلال 1930، كان ذلك فرصة عظيمة للشركات النفطية الأمريكية المعروفة ب (**أرامكو**). حيث سعت تلك الشركات فيما بعد ومن أجل حماية

مصالحها الاقتصادية في المنطقة إلى الضغط على الإدارة الأمريكية لبناء علاقات ثنائية بين البلدين، وكان من نتائج ذلك وحفاظا على المصالح النفطية الأمريكية في السعودية أن وافقت أمريكا في تبادل الاعتراف والبعثات الدبلوماسية. خلال سنة 1933. ثم تطورت جراء الزيارات التي قام بها ملك السعودية الملك عبد العزيز إلى واشنطن سنة 1931 والتي أسفرت عنها فيما بعد إلى تطور العلاقات بين البلدين من مفوضية إلى سفارة سنة 1946.

ومع بداية الحرب الباردة وزيارة الملك عبد العزيز للولايات، شهدت هذه الفترة توافقا في الرؤى السعودية الأمريكية في محاربة الشيوعية والتصدي لنفوذ المعسكر الغربي لمنطقة الخليج العربي، وعملت الولايات المتحدة على الحفاظ على أمن الخليج والسعودية خاصة لتأمين مصادر النفط في المنطقة ضد التوجه السوفياتي، واعتبرت أمن السعودية ضمن المصالح الإستراتجية للولايات المتحدة وأمنها القومي. وشهدت كذلك توقيع اتفاقية التابلاين سنة 1947 والتي أنشأت سنة 1950 بين الحكومة السعودية وشركة **أرامكو الأم** التي ساهمت في ازدهار الاقتصاد السعودي بعد الضعف الذي أصابها جراء الحرب العالمية الثانية، لتصطدم العلاقات بين البلدين بحرب 1973 التي مثلت تباعد في الرؤى جراء المعادلة غير المتكافئة في الصراع العربي الإسرائيلي والدعم الأمريكي والشركات الأمريكية للتوجه الصهيوني على حساب الدول العربية، حيث قامت الدول المصدرة للنفط أوبك بقطع النفط عن الدول المؤيدة للجانب الإسرائيلي.

ثم جاءت حرب الخليج الأولى سنة 1980 – 1988 بين العراق وإيران، وأكدت تلك الحرب على رفض الطرف السعودي لأي تواجد عسكري أمريكي في المملكة السعودية من أجل الحفاظ على استقلالها السياسي. ثم جاءت فترة بعد الحرب الباردة لتعكس التوجه السعودي القاضي بعدم وجود قوات عسكرية أجنبية في البلاد، وفي اليوم 06 أوت 1990 وافق الملك الراحل **فهد بن عبد العزيز آل سعود** على طلب وزير الدفاع الأمريكي **ديك تشيني** نشر قوات أميركية في أعقاب الغزو العراقي للكويت وإعطاء شوط كبير للعلاقات بين البلدين.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية هذا موضوع، العلاقات السعودية الأمريكية كون هذه التواصل والتفاعل بين الدولتين يعود إلى زمن طويل. وقد بدأت من علاقات اقتصادية سياسية لتتعداها إلى علاقات أمنية دبلوماسية ذات أهداف ومصالح مشتركة. حيث تعتبر السعودية نقطة إستراتجية في خريطة الولايات المتحدة على مستوى الشرق الأوسط وجزء من الأمن القومي الأمريكي.

ومن هذا المنطلق أصبحت العلاقات السعودية الأمريكية تستدعي الاهتمام فكريا وأكاديميا عن طريق البحث، من أجل الوقوف على أهم التغيرات التي حكمت تحرك هذا الترابط في المصالح في مختلف الفترات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أسباب اختيار الموضوع

- **المبررات الذاتية:**

يرجع الميل الرئيسي الذي جعلني أركز اهتمامي على موضوع **العلاقات السعودية – الأمريكية** إلى التفكير النمطي السائد لدى الشعوب العربية حول عمق هذا الترابط بين الدولتين والتي تريد معرفة المزيد حول هذه العلاقات، وما هو حجم النفوذ الأمريكي داخل الإطار الإقليمي الشرق أوسطي، بالإضافة إلى رغبتي في تحليل الدوافع الحقيقية من وراء هذا الترابط المتعدد في العلاقة بين البلدين.

- **المبررات الموضوعية:**

تنبثق المبررات الموضوعية من اعتبار أن السعودية تعتبر شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة. وكثيرا ما يتبادر إلى الأذهان أن السعودية تابعة للولايات المتحدة ولمصالحها، وتقف ضد المواقف العربية في القضايا الفاعلة في الوطن العربي.

والذي أصبح يجلب اهتمام الكثير من الباحثين والكتاب، في دراسة أسس هذه العلاقات بين البلدين. حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن السعودية من بين الدول المحورية التي يمكن أن تكون فاعلا على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات التي رشحتها لذلك مثل أهمية الموقع الجغرافي على المستوي الإقليمي وكونها تتربع على ربع النفط العالمي، وهو ما زاد من إثارة التساؤلات حول دوافع نشاط الدبلوماسي والأمني في الشرق الأوسط والأهداف التي تسعى

لخدمتها في ظل هذا الإطار الإقليمي، وهو ما جعل هذا الموضوع يستحق البحث والتعمق في فهم جوانب هذا النشاط ودوافعه وما يصبو إليه.

إشكالية الدراسة

تعتبر العلاقات السعودية الأمريكية من أبرز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وأكثرها صلابة في تاريخ العلاقات الدولية، كونها أكدت خلال المسيرة السياسية والدبلوماسية بين البلدين على ترابط مصالح الطرفين وجدية استمرار هذه العلاقات على المدى الطويل. ومن خلال هذا التوجه والميزة التي تحضى بها العلاقة بين البلدين نطرح الإشكال الرئيسي التالي:-

ما الذي ميز العلاقات السعودية – الأمريكية في أبعادها الأمنية والاقتصادية منذ تأسيسها ؟ خاصة في الفترة ما بين أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى سنة 2014 ؟.

تحت هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف نشأت العلاقات السعودية الأمريكية في القرن الـ20 ؟
- وما هي القضايا الإستراتجية بين البلدين ؟ وما هي أهمية السعودية بالنسبة الو م أ ؟
- وما تأثير أحداث 11 سبتمبر على العلاقة بين البلدين ؟
- وما هي نقاط اختلاف وتلاقي السياسات السعودية الامريكية في القضايا الراهنة ؟

فرضيات الدراسة

- صلابة الروابط الاقتصادية السعودية الأمريكية، كانت مصدر مناعة واستمرار للعلاقات السياسية والأمنية بين البلدين إلى حد الآن.
- اتهامات الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية برعاية الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر أدى إلى ضعف في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

الإطار المنهجي

- **المنهج الوصفي** : والذي استخدم في وصف العلاقات الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية منذ نشأتها في العقد الثالث من القرن العشرين. و وصف مظاهر التقدم والتقهقر التي مر بها البلدان أيضا بعد أحداث 11 سبتمبر.

- **المسح التاريخي**: والذي تتبعنا فترة العلاقات السعودية الأمريكية فترة تأسيس العلاقات الاقتصادية السياسية وتطور الأحداث الذي شكلت تفاعلا بين البلدين.
- **المنهج الإحصائي**: والذي استخدم في معالجة وتحليل المعطيات الإحصائية في العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الدراسات السابقة

1. **محمد نيراب، أصول العلاقات السعودية الأمريكية. مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1994**. هذه الدراسة عبارة عن تحليل اقتصادي، سياسي ، وتاريخي لنوعية العلاقات السعودية الأمريكية .وهي تحتوي على أحد عشر فصلاً . والتي تناولت الجانب التاريخي منذ الهيئات التبشيرية والتعليمية والطبية خلال فترة العشرينات من ق20 وبدايات العلاقات الثنائية بين البلدين إلى غاية الخمسينيات. وتناولت بشكل معمق دور شركات النفط أرامكو في الخليج العربي وسعيها في توطيد العلاقة بين البلدين.

2. **سميرة أحمد عمر سنبل، العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها 1931-1975. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث الجزء الأول، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، سنة 1998**. والذي تحدث عن تطور العلاقات السعودية الأمريكية بين سنة 1931 تاريخ تبادل الدبلوماسي بين البلدين والذي كان بلقاء لرئيس السعودية مع الرئيس الأمريكي روزفلت، إلى غاية سنة 1975 التي مثلت لقاء آخر بين رئيسي البلدين من خلال تبادل السفارات التي مثلت تطور كبيرا في تواصل سياسي بينهما.

وقد تناولات تلك الدراسات بشكل معمق الجانب التاريخي للعلاقات السعودية الأمريكية من فترة أواخر القرن الثامن عشر إلى سنة 1956 اثر زيارة الرئيس عبد العزيز آل سعود للولايات المتحدة التي أعطت دفعا قويا للعلاقات الثنائية بين البلدين. وفي دراستنا هذه سنركز على الفترة الممتدة ما بين أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى 2014، و في بعدها الاقتصادي والأمني.

هيكل البحث:

وتطرقنا في دراستنا هذا ثلاث فصول:-

وفي **الفصل الأول** تطرقنا إلى **نشأة وتطورات العلاقات السعودية–الأمريكية ما قبل سنة 1939** وتمثلت في الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، ثم فترة الحرب العالمية الثانية التي شكل تفاعل بين الدولتين وتأسيسا للعلاقات السياسية.

أما في الفصل الثاني فتناولنا فيه العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. والذي تحدثنا فيه عن تأثيرات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الاقتصادية بين السعودية والولايات المتحدة. ثم بعد ذلك التداعيات الأمنية لأحداث **11** سبتمبر على العلاقات الأمنية بين البلدين.

أما في **الفصل الثالث تناولنا نقاط اختلاف وتلاقي السياسات السعودية الأمريكية في بعض القضايا الراهنة**، والذي ركزنا فيه على القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية الأمريكية التي بينت نقطة اختلاف بينهما، ثم تطور الموقفين السعودي الأمريكي حول حرب الخليج الأولى والثانية والتي كذلك شكلت توافق ثم اختلاف.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: نشأة وتطورات العلاقات السعودية–الأمريكية

المبحث الأول: العلاقات السعودية الأمريكية ما قبل 1945.

المطلب الأول: بوادر تشكل العلاقات السعودية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: سياسة الباب المفتوح الأمريكية ومتغير النفط في تأسيس العلاقات السعودية الأمريكية.

المبحث الثاني: العلاقات السعودية الأمريكية من 1939– 1946.

المطلب الأول: العلاقات السعودية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 (اتفاقية قاعدة الظهران الجوية، وإمداد الأسلحة).

المطلب الثاني: التبادل الدبلوماسي السعودي الأمريكي. فتح مفوضية في جدة 1943، وفتح قنصلية سعودية في واشنطن 1946.تبادل السفارات 1946.

الفصل الثاني: العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول: تأثيرات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الاقتصادية بين السعودية والولايات المتحدة.

المطلب الأول: مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2003).

المطلب الثاني: إعادة بعث العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية (2004- 2007).

المطلب الثالث: تطور التبادل التجاري السعودي الأمريكي (2008- 2014).

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية لأحداث 11 سبتمبر على العلاقات الأمنية السعودية الأمريكية.

المطلب الأول: توتر العلاقات السعودية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.

لمطلب الثاني: جهود التقارب السعودية الأمريكية 2006-2014.

الفصل الثالث: نقاط اختلاف وتلاقي العلاقات السعودية الأمريكية في بعض القضايا الراهنة.

المبحث الأول: القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية الأمريكية.

المطلب الأول: مواقف البلدين من القضية الفلسطينية خلال حكم الملك عبد العزيز و روزفلت.

المطلب الثاني: اختلاف المواقف السعودية الأمريكية من القضية الفلسطينية بعد 2001.

المبحث الثاني: تطور الموقفين السعودي الأمريكي حول حرب الخليج الأولى والثانية.

المطلب الأول: تطور الموقف السعودي حول التدخل الأمريكي في حربي الخليج الأولى والثانية.

المطلب الثاني: المزاعم الأمريكية لاحتلال العراق سنة 2003.

الخاتمة

الفصل الأول:
نشأة وتطورات
العلاقات السعودية- الأمريكية

مقدمة الفصل الأول :

تعد منطقة الخليج العربي والسعودية من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام بالنسبة للقوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، نظرًا لطبيعة وحجم المصالح الغربية عموما والأمريكية خاصة، ولسيادة فكرة أن ديمومة واستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال الحرص على أن تكون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

كون السعودية آنذاك في بداية القرن العشرين كانت تتميز بالاستقرار السياسي مقارنة بالدول المحيطة، مما فتح الباب أمام القوى الاستعمارية إلى البحث عن مصادر للطاقة البديلة عن الفحم لتمويل سفنها بالطاقة، والسعي كذلك إلى البحث عن أماكن تواجد لنفط في الخليج وبلاد فارس وأذربيجان وتغذية حاجياتها من الاستهلاك، و التي أظهرت فيما بعد عن أهمية و إستراتجية المنطقة كونها تحتوي على ربع مخزون العالم من النفط. وكذلك المكانة الإستراتجية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لامتلاكها أهم موارد الطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعلها محورًا هاماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

ومن أجل الوقوف على العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها منذ القرن الماضي إلى اليوم في منطقة الخليج العربي والسعودية، والسياسات الأمريكية المختلفة الرامية إلى الهيمنة عليها، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة، نتناول فيها أهم التطورات التاريخية التي عرفتها العلاقات السعودية الأمريكية.

ويتناول المبحث الأول العلاقات السعودية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، والتي نسعى فيها لبيان كيف بدأت بوادر تشكل العلاقات السعودية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية، وسياسة الباب المفتوح الأمريكية في الشرق الأوسط التي مهدت للسيطرة الأمريكية على مصادر النفط على مستوى الخليج العربي والسعودية خاصةً.

أما المبحث الثاني فتناول تطور العلاقات السعودية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية 1945–1946 من خلال تحقيق مجموعة الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، اتفاقية قاعدة الظهران الجوية، وإمداد الأسلحة). وصولا إلى تطور العلاقات السياسية السعودية الأمريكية، من فتح مفوضية في جدة 1943، قنصلية سعودية في واشنطن 1946 وتبادل السفارات سنة 1946.

أما المبحث الثالث العلاقات السعودية الأمريكية في فترة الحرب الباردة 1947–1989، وتناولنا فيها توافق السياسات الأمريكية حول خطر الاتحاد السوفيتي، إلى اتفاقية خط التابلاين، واختلاف سياسات البلدين في

حرب أكتوبر 1973، ثم مرورًا بحرب الخليج الأولى العراقية الإيرانية 1980-1988. ثم مرورا بحرب الخليج الثانية 1991.

المبحث الأول: العلاقات السعودية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية.

تعود العلاقات السعودية الأمريكية إلى ما قبل القرن العشرين من خلال الحملات التبشيرية التي ساعدت في وضع قدم على المنطقة من خلال جملة الأعمال الخيرية التي ساهمت فيها والتي شملت: الدعم الفني والثقافي والتعليمي والطبي، والذي يدخل تحت ما يسمى بالاتصال غير الرسمي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وشهدت كذلك العلاقات بين البلدين اتصالات رسمية تمثلت في التواصل بين البلدين، وسعي المملكة إلى الحصول على تبادل تمثيل الدبلوماسي بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة السعودية الأمريكية. وفيما يلي بيان لتلك الاتصالات الرسمية وغير الرسمية.

المطلب الأول: بوادر تشكل العلاقات السعودية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية.

1. اتصالات غير الرسمية الحملات التبشيرية:

تعود أقدم الاتصالات الأمريكية غير الرسمية بالجزيرة العربية إلى أواخر القرن التاسع عشر خلال الحملات التبشيرية **المسماة البعثة العربية**. كانت هذه ممثلة في خدمات رجلين هما: جيفر كانتين، وكذلك ساموبل .زويمر بعد أن تعلم هؤلاء اللغة العربية في سوريا، بدءا عملهما في منطقة الخليج العربي سنة 1890. وفي أوائل التسعينيات أنشأ مركزًا في البصرة بالعراق، وبعد سنوات قليلة مدا نشاطهما إلى البحرين ثم مسقط حيث أصبحت هذه فيما بعد تحت إشراف كنيسة الإصلاح الهولندية في عام 1894م.

وبين 1900-1933 شهدت هذه الهيئة توسعاً كبيراً في نشاطاتها خصوصا النشاط الطبي إلى البحرين وعمان في عملياتها التبشيرية والطبية والتعليمية. كما أنشأ الدكتور **ديوك دكسترا** أحد أعضاء الحملات التبشيرية مستشفاه بهذا الاسم في مسقط – إضافة إلى عديد المستشفيات التي بنيت آنذاك - هذا المستشفى مول جزئياً بواسطة **تشارلز كرين**، رجل الأعمال الأمريكي من نيويورك والذي كان أمينا لكلية روبرت في استانبول بتركيا.

ومن خلال البعثات التبشيرية التي انتشرت في أطراف شبة الجزيرة العربية حصلت اتصالات مباشرة مع قادة المنطقة، فبين سنتي 1917 -1919 دعا **عبد العزيز ابن سعود** الدكتور بول هاريسون لمعالجة المرضى. كما قام الدكتور **بولس ديم** برحلات متعددة داخل شبه الجزيرة العربية حيث أجرى فيها كثيراً من العمليات الجراحية . كان

الدكتور **هارولد ستروم** مغامراً أكثر منه طبيبا، حيث يقال بأنه عالج حوالي عشرة ألاف مريض وقام بعمل 225 عملية جراحية خلال سفره من البحرين متجهاً غرباً داخل الجزيرة العربية مرورا بالرياض حتى المنطقة المطلة على البحر الأحمر.[1]

2. اتصالات الرسمية والاعتراف الدبلوماسي:

أما على الصعيد الرسمي لم يكن هناك تواجد أمريكي في المملكة العربية السعودية قبل الحرب العالمية الثانية، لأن الولايات المتحدة لم يكن لها هناك أي مصالح قومية. فالحكومة الأمريكية اعتبرت أن كل البلاد العربية إنما تقع ضمن مناطق النفوذ البريطاني. **وعليه تمثلت محاولات القيادة الحاكمة السعودية للاعتراف الرسمي الأمريكي بالمملكة في:.**

– المباحثات من أجل اعتراف أمريكا بالحكومة السعودية بدأت بمناسبة توقيع معاهدة منع **الحروب (إتفاقية كيلوج. بريان في 1928 وزيرا خارجية أمريكا. وفرنسا)**، حيث أن حوالي 60 دولة كانت قد أنكرت الحرب كوسيلة في سياستها القومية. في تلك الفترة كانت حكومة الولايات المتحدة قد دعت كل الدول المستقلة التي لها معها معاهدات بأن توقع على تلك المعاهدة.[2]

وفي الإطار الدبلوماسي بعث **فؤاد حمزة** (أحد مستشاري **الملك عبد العزيز** والقائم بأعمال الشؤون الخارجية بالمملكة) برسالة إلى وزير الخارجية الأمريكية **فرانك كيلوج** في 29 سبتمبر 1928، أبدى فيها الرغبة في العمل على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين غير أن وزارة الخارجية الأمريكية ارتأت تأجيل البث في الموضوع إلى حين اتخاذ قرار بشأن العلاقة الأمريكية مع العراق.[3]

– **وفي عام 1930** كان نائب القنصل الأمريكي في عدن قد أوصي بشدة باعتراف أمريكا بالمملكة العربية السعودية، ففي مذكرة طويلة لاحظ نائب القنصل التقدم التجاري السريع بين البلدين خصوصا قطع الغيار الميكانيكية، وأن المملكة العربية السعودية تفضل العلاقات التجارية مع أمريكا لأنه ليس لها أطماع سياسية في المملكة.

لكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تنظر بالإيجاب إلى **توصيات أولينج** أو **توصيات القنصلية في عدن**، وقد أبلغت وكيل الملك أن الاعتراف في الوقت الحالي غير عملي. **سينت جون فلبي**؛ البريطاني الجنسية الذي ترك خدمته

---

[1] محمد نيراب، **أصول العلاقات السعودية الأمريكية**. مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1994.ص22-23.

[2] محمد نيراب، **مرجع سابق**، ص25

[3] أسعد صالح الشملان، **السياسة الخارجية للمكلة العربية السعودية في مئة عام1319-1419**. معهد الدراسات الدبلوماسية. ص 337.

في مكتب المستعمرات البريطانية وأصبح مستشارا خاصا للملك سعود، من جهته حاول إقناع وزارة الخارجية بأن تبقى مسألة الاعتراف مفتوحة. **محاولات فلبي كانت مقترنة بمحاولات أثنين آخرين هما رالف ف .تشسبرو**؛ مساعد الملحق التجاري بالقنصلية الأمريكية في الإسكندرية وكذلك **أمين الريحاني**؛ الكاتب العربي الأمريكي الذي كان له تأثير في الأوساط المحيطة بالملك عبد العزيز.

– وفي مذكرة مقابلة وزير الخارجية الأمريكية مع الريحاني سنة 1931، بيّن **وليان موري**؛ رئيس قسم الشرق الأوسط لوزارة الخارجية أنه علم من موزعي شركات م. شيفرولي وفورد أن ابن سعود أوقف شراء السيارات الأمريكية بسبب عدم اعتراف الحكومة الأمريكية بدولته، ورغم هذه المشاكل فقد أكد **موري** رغبة ابن سعود بأن يوقع معاهدة أمريكا.

وفي نهاية المذكرة أوصى **موري** بأمرين يجب الأخذ بهما تجاه اعتراف أمريكا بالمملكة العربية السعودية:

أولاً :على وزارة الخارجية الأمريكية أن تستفسر عن كيفية تطبيق العدالة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: أن يستفسر من مكتب المستحضرات البريطانية الذي هو في وضع أحسن يمكنه من معرفة أوضاع المملكة السعودية الداخلية عن كيفية معاملة الأجانب في تلك المملكة.

وتحدث وزير الخارجية الأمريكية مع **الرئيس هوفر** بخصوص الاعتراف بالمملكة السعودية في أواخر جانفي 1931، ووافق على بدأ المحادثات مع ممثل ابن سعود في لندن، **وهكذا بدأ سفير أمريكا في لندن تشارلز دوز محادثاته مع الوزير السعودي هناك، حافظ وهبة.**

وفي 1931، أعلن وزير الخارجية أن الولايات المتحدة تعلن اعترافها بحكومة جلالة الملك ابن سعود ملك الحجاز ونجد ومعتمداتها. ووفقا لسياستها المعتادة سعت الولايات المتحدة إلى إبرام معاهدة صداقة وتجارة وملاحة تترافق مع إقامة العلاقات الدبلوماسية. [1]

[1] محمد نيراب، **مرجع سابق**، ص 26-27.

المطلب الثاني: سياسة الباب المفتوح الأمريكية ومتغير النفط في تأسيس العلاقات السعودية الأمريكية.

لم يكن للولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى سوى اهتمام محدود بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك يرجع كما ذكرنا سابقا إلى: عدم وجود اتصالات رسمية واضحة بالمنطقة وخاصة السعودية. كون السعودية آنذاك لم تكن ضمن استراتجيات الولايات المتحدة ولم تكتشف آبار النفط وغنى المملكة بهذه المادة التي ستلعب دورا مهما في تاريخ العلاقات الدولية والأمن القومي للولايات المتحدة. ومن جهة أخرى تميز الولايات المتحدة بالسياسة الانعزالية.

ولقد كان انتهاج الولايات المتحدة لسياسة الباب المفتوح، على حساب سياسية العزلة، الخلفية التاريخية عمليا ونظريا لبدء اهتمامها الجدي في الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط. حيث وبدءًا من سنة 1919 شرعت وزارة الخارجية الأمريكية بمتابعة المصالح الأمريكية في المنطقة بقوة والسبب الرئيسي في ذلك كان النفط. وكما برهن **وليام ستافرز** فإن الشركات النفطية الأمريكية كانت الرائدة في دفع الولايات المتحدة لدخول المنطقة.

ولقد تمحور التوجه الرئيسي الأمريكية الجديد تجاه المنطقة حول الترويج لسياسة الباب المفتوح، شأنه في ذلك شأن توجهاته في مناطق أخرى كثيرة من العالم.[1] وانطلاقا من هذا التوجه نجحت في العشرينيات من القرن الماضي على حمل الحكومة البريطانية على القبول، ولو على مضض بهذا التوجه في مناطق الانتداب البريطاني في الشرق الأوسط ومن أهمها إيران والعراق، ومناطق الخليج العربي، حيث انصب الاهتمام الأمريكية على إعطاء الفرصة للشركات النفط الأمريكية في المنافسة في البحث عن النفط في تلك المناطق. وكان من الثمار المبكرة للضغط الأمريكي على بريطانيا في مشاركة الشركات النفطية الأمريكية مع الشركات البريطانية في التنقيب عن نفط.

ورغما القيود التي وضعها مكتب المستعمرات البريطاني. استطاعت شركة سوكال* **SOCAL** (**STANDARD OIL OF CALIFORNIA**). الحصول على امتياز التنقيب عن البترول في البحرين

سنة 1931م. ومن البحرين تطلعت المصالح التجارية الأمريكية للدخول في المنطقة التي ستكون أكثر أهمية لها: المملكة العربية السعودية.

وفي 29 ماي 1933، وقع وزير المالية **عبد الله سليمان ولويد هاملتون** –من (سوكال) **SOCAL** – اتفاقا منحها حصريا حقوق الاستكشاف لحوالي 360،000 ميل مربع من الأراضي في المنطقة الشرقية للسعودية وهي

[1] أسعد صالح الشملان، **مرجع سابق**، ص 334-335.

مساحة أكبر من ولاية تكساس المقدرة بـ 267،000 ميل مربع. شكلت سوكال في وقت لاحق اندماجا مع غيرها من شركات النفط الأمريكية، لتعرف فيما باسم شركة الزيت العربية الأمريكية (**أرامكو**).[1]

وفي الفترة الفاصلة بين منح الاعتراف وتوقيع معاهدة الصداقة كان اسم **مملكة الحجاز ونجد** قد تغير رسميًا في سبتمبر 1932، وأصبح الاسم الجديد للدولة هو **المملكة العربية السعودية**. وتحت هذا الاسم الجديد وقع السعوديون الاتفاقية.[2]

ولقد مثلت قدرة شركة النفط الأمريكية **سوكال** في الحصول على امتياز التنقيب عن البترول في المملكة سنة 1933 على الرغم من المنافسة البريطانية في هذا المجال – تأكيدا قويا على أهلية سياسية الباب المفتوح ونجاعتها.

فالشركة الأمريكية التي حصلت على هذا العقد أصبحت الأهم ضمن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، دون تدخل الحكومة الأمريكية، بل ودون حتى تمثيل دبلوماسي في المملكة. وهكذا نجد أن جسر علاقة ايجابية بين المملكة والولايات المتحدة امتد على أسس اقتصادية كانت بمثابة التمهيد لعلاقة سياسية ستتنامى بين البلدين. [3]

---

* **شركة ستاندرد Standar Oil Company Of California المعروفة بـ SOCAL**، أنشأها روكفلر الأمريكي سنة 1870م، برأس مال قدره مليون دولار. والتي نجحت في كشف نفط الشرق الأوسط، كما أن هذه الشركات قامت بدور أساسي في تشكيل البنية الأساسية للحياة الاقتصادية في تلك المناطق.

[1] **Saudi-US Relations**, Royal Embassy of Saudi Arabia Information Office, Washington, p4.

[2] بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية الأمريكية في البدأ كان النفط**. ترجمة: سعد هجرس، ب ت ن، ص 5.

[3] أسعد صالح الشملان، **مرجع سابق**، ص 335.

المبحث الثاني: العلاقات السعودية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

بعد التوجه الألماني النازي وسعيه للسيطرة على العالم بقيادة هتلر، بدأً من الغزو البريطاني والروسي قامت الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت انقساما في أطراف الصراع دول المحور، والتي شهدت فيها العلاقات السعودية الأمريكية أزمات من نقص النفط، وسعي السعودية إلى الحصول على الدعم مالي من أمريكا.

المطلب الأول: العلاقات السعودية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1943.

لم تظهر الولايات المتحدة الأمريكية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية كثيرا من الاهتمام السياسي في الشرق الأوسط، وذلك راجع إلى هيمنة النفوذ البريطاني، على الرغم من وجود مصالح اقتصادية أمريكية في المنطقة. أما المصالح السياسية الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فقد بدأت خلال الحرب العالمية الثانية، وقد تعمق تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بقدر سريان الضعف والوهن في جسم الإمبراطورية البريطانية في العالم و ذلك راجع إلىٰ عاملين:-

أولا :ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمىٰ علىٰ مسرح السياسة الدولية واشتداد حدة الحرب الباردة.

ثانياً :خروج حلفاء أمريكا، لا سيما بريطانيا وفرنسا، من الحرب ضعيفتين اقتصادياً وعسكرياً؛ فضلاً عن تطلعها إلىٰ الهيبة والنفوذ في العالم.

فالولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن الدفاع عن السعودية جزءاً من الدفاع عن مصالح أمريكا دون أن تقيم قواعد عسكرية فيها، لاطمئنانها إلىٰ موقف السعودية.

فأراد الملك عبد العزيز أن يفسح المجال أمام هذه الدولة من أجل أن يكون لها نفوذ مماثل في السعودية ففي سنة 1939 م، بدأ موري* **Mourey** يعيد النظر في موقفه من التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في المملكة العربية السعودية، فقد أشارت التقارير التي وصلت إلىٰ الخارجية الأمريكية من المفوضية الأمريكية في بغداد عن وجود نشاط ألماني ويابابي في السعودية كان من أهم مظاهره قيام الوزير المفوض الألماني في بغداد بزيارة جدة بهدف الحصول علىٰ امتيازات نفطية، لكن جهوده باءت بالإخفاق بسبب حصول شركة إستاندرد علىٰ الامتياز لمدة ستين عاماً.

فكان يشغل بال الرئيس الأمريكي **فرانكلين روزفلت** إنشاء مفوضية دائمة في المملكة العربية السعودية وذلك لرعاية المصالح الأمريكية في السعودية، **وأن تكون جدة مقر هذه المفوضية، وتكون بمثابة سفارة وقنصلية** بمعنىٰ أنها تقوم بالعملين القنصلي والدبلوماسي، وتم اختيار المستر كيرك * **Kirk** وزيراً مفوضاً في المملكة العربية السعودية، ورحبت المملكة العربية السعودية بذلك لما فيه من دعم للعلاقات الودية بين البلدين. [9]

وقد بدأت المفوضية العمل في ماي 1942م، وبعد الأحداث التي تطورت ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية وازدياد اشتراكها في كثير من ميادين القتال واستنزاف ثرواتها، اتجهت بأنظارها صوب بترول المملكة العربية السعودية

ففكرت الحكومة الأمريكية في رفع درجة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في المملكة العربية السعودية إلىٰ درجة مفوضية. واضعة في الحسبان أن المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر احتياطي للبترول في العالم، بالإضافة إلىٰ أن الشركات البترولية الأمريكية قد حصلت علىٰ امتياز التنقيب عن البترول.

وفي المدة مابين 1936 – 1943م،كانت الأحداث تسير بوتيرة متسارعة لصالح **الملك عبد العزيز** الذي أبدىٰ تعاطفاً مع الحلفاء ضد المحور بالإضافة إعطائه التسهيلات لواشنطن وموافقته علىٰ استعمال المجال الجوي السعودي، في الوقت التي ظهرت فيه تكهنات بأنَّ **هتلر** قد يشن هجوما علىٰ منطقة الشرق الأوسط فمنحت الحكومة السعودية الحكومة الأمريكية حق بناء قاعدة جوية كبيرة في الظهران، واستعمالها لمدة 3 سنوات تعود ملكيتها بعد ذلك إلىٰ الحكومة السعودية، وفي الوقت نفسه بدأت بعثة عسكرية أمريكية تدرب الجيش السعودي وتزوده بالأسلحة فقد كانت الوزارة الحربية الأمريكية ترىٰ أنه من الأفضل استخدام المجال الجوي وأن أراضي المملكة العربية السعودية مناسبة لنزول الطائرات وكذلك أكثر أمانا من الطريق عبر القاهرة.

فالملك عبد العزيز كان متخوفاً من أن تطلب دولة أخرىٰ افتتاح قنصلية أخرىٰ في الظهران أسوة بالولايات المتحدة الأمريكية. والتي تبعتها طلبات بفتح قنصليات عراقية في **القطيف والرياض**، إضافة إلى طلبات مماثلة من إيران وبريطانيا والتي قوبلت جميعها بالرفض. لكن الحكومة الأمريكية طمأنت الملك عبد العزيز بأنه ليس هناك دولة لها مصالح تماثل المصالح الأمريكية في الظهران. فموافقة الملك عبد العزيز علىٰ بناء قاعدة جوية كبيرة في الظهران يرجع للأسباب التالية :

---

[9] نورة الذويبي، **موقف الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود من الحرب العالمية الثانية 1939-1945**. بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة أم القرى، سنة 2011/2010، ص 78-80.

1. وجود المصالح البترولية الأمريكية فيشرق المملكة العربية السعودية وتعتبر **الدمام** القريبة من **الظهران** هي مركز لتلك المصالح؛ فوجود الأمريكي ينفي تلك المنطقة أمر مفروغ منه وذلك يتطلب وجود مفوضية ترعىٰ مصالحهم.
2. أن منطقة الخليج العربي تمثل مصدر اهتمام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد أن اتضحت مطامع الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي عبر إيران فكان إنشاء القنصلية مطلبا استراتيجيا اقتصاديا أمريكيا. [10]

ومع استمرار التقارب بين المملكة والولايات المتحدة **رحبت الإدارة الأمريكية بعد ذلك بالطلب السعودي بشأن الأسلحة** فقد كان يهمها استقرار النظام والأمن في السعودية؛ إلا أنها أرادت الحصول أولا عَلىٰ معلومات بشأن الأسلحة المتوفرة لدىٰ السلطات السعودية ولم يقتصر الاهتمام الأمريكي في ذلك الوقت علىٰ موضوع إمداد السعودية بالأسلحة لأغراض دفاعية فقد كان يهمها أيضاً تدعيم أوضاعها المالية؛ لأن استقرار الوضع الاقتصادي سيؤدي بلا شك إلى تدعيم الوضع السياسي والعسكري، والمهم هو أن تكون مصادر إنتاج البترول الضخمة في السعودية بأمان.

ومن أهم الخطوات التي تم الاتفاق عليها حول الإمداد بالأسلحة:

1. أن يكون الإمداد بالأسلحة مناصفة بين الحكومتين، وتكون هناك موازين متساوية لعروض الدولتين عن طريق التقسيم المقبول لدىٰ الطرفين.

2. أن يكون هناك حد أقصىٰ للأسلحة التي سوف تزود بها السعودية، والأساس في التحديد هو أن تكون الأسلحة فقط كافية لحفظ الأمن الداخلي.

3. يتم تحديد الحد الأقصى بعد معرفة نتيجة بعثة الجنرال **رويس** إلىٰ جدة.

4. يتم إبلاغ **الجنرال رويس** بموقف الحكومة البريطانية وهو عدم تزويد السعودية في عام 1943 م بأكثر من خمسين سيارة، وخمسمائة مدفع رشاش خفيف، وعشرة آلاف بندقية. [11]

---

[10] نورة الذويبي، **مرجع سابق**، ص 81.

[11] نورة الذويبي، **مرجع سابق**، ص 81-83.

المطلب الثاني: التبادل الدبلوماسي السعودي الأمريكي فتح مفوضية في جدة 1943، وفتح قنصلية سعودية في واشنطن 1946.تبادل السفارات 1946.

نظرا لتزايد حجم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والسعودية خاصة، وبناء على التقارير الواردة من ممثلي الولايات المتحدة في القاهرة وبغداد وغيرهما من العواصم في المنطقة. والرسالة التي كتبها كوردل هل يوصي فيها الرئيس الأمريكي روزفلت بتأسيس علاقات دبلوماسية مع حكومة المملكة العربية السعودية في 1939/07/30، وبعد موافقة روزفلت على ذلك قام الوزير المفوض في القاهرة **بيتر فيش** بتقديم أوراق اعتماده للملك عبد العزيز في 1940/02/06. وعين **بيتر فيش** أول وزير مفوض غير مقيم في المملكة بعد الحاج من **شركة كاليفورنيا أرابيان ستاندرد أويل** (كاسوك **CASOC**) بهدف الوقوف في وجه الشركات الأجنبية الأخرى التي تنافسها على النفط في المنطقة.

فقد حصلت الشركة البريطانية على امتياز استثمار النفط في المنطقة الساحلية الغربية للمملكة، كما حاولت كل من الحكومة البريطانية والفرنسية تشغيل خط سكة الحديد الحجاز، مما دفع 156 الشركات الأمريكية لأن تضغط في اتجاه تمثيل دبلوماسي، وهو ما دفع الحكومة الأمريكية إلى الاستجابة لمتطلبات تطوير العلاقات الدبلوماسية أكثر من ذي قبل. وكما ذكرنا سابقا بإنشاء بعثة دبلوماسية دائمة في جدة.[12]

وفي سنة 1943 بدأت تظهر الأهمية الإستراتجية للمكلة في الرؤية الأمريكية، وأهمية المملكة في تأمين الوجود الأمريكي الاستراتيجي لربط مسرح عمليات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما استوجب إقامة مفوض مقيم بالمملكة بدرجة وزير. وفي 1943/06/18 قد المستر جيمس موس **Jamess S.Moos** أوراق اعتماده للملك عبد العزيز آل سعود وزيرا مفوضا لدى حكومة المملكة العربية السعودية.

وأيضا في 1943/09/23 تم تعيين الكولونيل وليام إيدي **William Edy كوزير مفوض فوق العادة في المملكة العربية السعودية للفترة ما بين 1944–1946**.

[12] سميرة أحمد وعمر سنبل، **العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها 1931–1975**. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث الجزء الأول، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، سنة 1998. ص 157-159.

وبعد اتساع نطاق المصالح وتطور علاقات البلدين، قامت المملكة العربية السعودية بافتتاح مفوضية لها في واشنطن سنة 1946، وقدم **جيمس ريقز تشايلدز** أوراق اعتماده لحكومة المملكة العربية السعودية بصفته وزيرا فوق العادة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في 1946/06/29.

وفي 23 جانفي 1948 أرسل **تشايلدز** إلى وزارة الخارجية الأمريكية يحثها على رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة سفارة، معربا بأن قد عبرنا مرحلة حاسمة في علاقاتنا مع المملكة العربية السعودية لولا قرار تقسيم فلسطين، وقبل هذا لم يكن لنا أصدقاء في العالم العربي غير الملك عبد العزيز، و في خطابه هذا أوصى برفع مستوى التمثيل إلى سفارة، خاصة بعد أن رفعت بريطانيا مستوى التمثيل الدبلوماسي لها في المملكة إلى درجة سفارة.

وفي مارس 1949 تم رفع التمثيل الدبلوماسي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى درجة سفارة وتم تعيين **تشايلدز** كأول سفير للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، وأصبح على الولايات المتحدة أن تبدأ نوعا جديدا من التطور الدبلوماسي، يتناسب مع تطور العلاقة بين الدولتين، وتطور الأحداث السياسية على لساحة الدولية، وكان قدوم **ريموند اوهير** الذي قدك أوراق اعتماده بصفته سفيرا مفوضا ومندوبا فوق العادة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة العربية السعودية في 1950/10/24 تعبيرا عن ذلك التطور واستعدادا لبدء مرحلة جديدة في العلاقة بين الدولتين، وكان ذلك بعد أقل من عام من **زيارة الأمير سعود بن عبد العزيز** لأمريكا سنة 1949.[13]

[13] سميرة أحمد وعمر سنبل، **مرجع سابق**، ص 157-159.

خلاصة الفصل الأول.

تعود العلاقات السعودية الأمريكية إلى القرن السابع عشر بداية الحملات التبشيرية التي مهدت الطريق وأعطت أرضية خصبة لبناء علاقات بين البلدين من خلال النشاطات التي كانت تقوه بها في المنطقة الشرق الأوسط من خلال العمليات الطبية والتعليمية والثقافية وبناء المدارس، والتي ساعدت على بناء علاقات طيبة مع أهالي المنطقة في السعودية وعمان .. الخ.

ومع وجود الاستعمار الفرنسي البريطاني في منطقة الشرق الأوسط كان الوجود الأمريكي لا زال يعرقل التوجه نحو المنطقة كونها كانت تحت نفوذ هاذين الأخيرين، حيث كانت الولايات المتحدة تحت طائلة العزلة التي كانت أحد المبادئ التي تحكم تحرك الولايات المتحدة في العالم. ومع تبنيها سياسة الباب المفتوح أخذت تنافس القوى الرأسمالية الأخرى لإفتكاك نصيب من النفط الشرق الأوسطي منافستا لذلك الشركات النفطية البريطانية الأمريكية في المنطقة. وكانت لا تزال العلاقات السعودية الأمريكية حتى ذلك الوقت قبل الحرب العالمية الثانية، ومع اكتشاف بعض أبار النفط في البحرين زادت مطامع القوى الاستعمارية في العمل على المنافسة في تمام عقود التنقيب عن النفط في الشرق السعودي.

وإن عدم قبول الصفقة البريطانية مع الحكومة السعودية خلال 1930، كان ذلك فرصة عظيمة للشركات النفطية الأمريكية المعروفة بـ (**أرامكو**). حيث سعت تلك الشركات فيما بعد ومن أجل حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة إلى الضغط على الإدارة الأمريكية لبناء علاقات ثنائية بين البلدين، وكان من نتائج ذلك وحفاظا على المصالح النفطية الأمريكية في السعودية أن وافقت أمريكا في تبادل الاعتراف والبعثات الدبلوماسية. خلال سنة 1933. ثم تطورت جراء الزيارات التي قام بها ملك السعودية الملك عبد العزيز إلى واشنطن سنة 1931 والتي أسفرت عنها فيما بعد إلى تطور العلاقات بين البلدين من مفوضية إلى سفارة سنة 1946.

الفصل الثاني:
العلاقات السعودية الأمريكية
بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

مقدمة الفصل الأول.

منذ أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، من القرن الماضي، ومع بوادر انهيار الاتحاد السوفييتي السابق بدأت الولايات المتحدة الأميركية، بصوغ ملامح إستراتيجية جديدة لها، فقد انتهى الخطر الشيوعي وعصر الحرب الباردة وانتهى معهما القطبية الثنائية. حيث سعت الولايات المتحدة إلى إقامة نظام عالمي جديد قائم على نظرتها المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وفي هذه المرحلة بذلت الولايات المتحدة جهودا حثيثة لفرض هيمنتها كقطب وحيد على العالم.

ففي المنطقة العربية اتجهت الإدارة الأميركية نحو تعزيز هيمنتها على العالم العربي من خلال العمل على إقامة نظام شرق أوسطي على أسس اقتصادية وأمنية وسياسية وإثنية وبغض النظر عن هويته الثقافية، بحيث يكون هذا النظام أكثر ملائمة للمصالح والسياسات الأميركية، بما في ذلك إتاحة المجال لإسرائيل لتكون بمثابة محور هذا النظام والتحكم بآليات في المنطقة العربية.

واللافت للانتباه أنه في مجمل هذه المحاور المستجدة في الإستراتيجية الأميركية، آنذاك، ارتكزت الولايات المتحدة الأميركية في محاولاتها لتكريس ذاتها كقطب أوحد، في زعامة النظام العالمي الجديد، على تفوقها وجبروتها في مختلف المجالات، ولكنها استندت أساسا في تصميمها على فرض نفسها كقطب وحيد في العالم على إرادتها السياسية وقوتها العسكرية الطاغية. ومن خلال هذا التحول الاستراتيجي في السياسة الأمريكية وتطبعها مع إسرائيل على حساب الأمة العربية والذي ولد الحقد العربي على أمريكا وسياساتها في المنطقة، جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 كنقطة تحول في العلاقات الدولية والتي تمخض عنها مفاهيم سياسية جديدة مثل الحرب الإستباقية، الحرب على الإرهاب ..الخ. كما عملت هذه الأحداث الإرهابية على إعادة ترتيب السياسات الأمريكية وصداقاتها مع الدول خاصة السعودية كون غالبية منفذي العملية الإرهابية على برجي التجارة العالمية سعوديين.

وفي هذا الجزء من البحث، نستعرض أثر هذه الأحداث على العلاقات السعودية الأمريكية على الجانب الاقتصادي والأمني للبلدين. مع تقديم إحصائيات عن التطورات الاقتصادية، إضافة إلى التداعيات الأمنية على السعودية جراء أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية.

تعد العلاقات الثنائية السعودية الأمريكية من أبرز العلاقات الدولية في العالم، التي مثلت أواصر ترابط امتدت عبر ما يقارب قرن من الزمن، والتي تأسست على أسس اقتصادية بفضل الشركات النفطية الأمريكية التي مهدت لإقامة علاقات سياسية فيما بعد. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت على العلاقات بين البلدين خاصة الاقتصادية.

المطلب الأول: مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر (2001-2004).

ترتبط المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية، وفيما يلي نستعرض بعض الحقائق بين البلدين:-

- تخضع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقيات عديدة ، وفي مقدِّمتها "اتفاقية التعاون الفني" بين حكومة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي بمقتضاها يسعى الطرفان لتوسيع التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة بينهما بروح من التفاهم المشترك و التام) .
- إبرام اتفاقية الاستثمارات الخاصة المضمونة بين حكومة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بغية زيادة مشاركة الشركات الخاصة الأمريكية في المشاريع الهادفة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى المملكة العربية السعودية.
- حقق الميزان التجاري – بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 – فائض لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بحوالي 136414 مليون ريال .[1]

وفيما يلي سنستعرض بعض الإحصائيات في الجانب الاقتصادي والتبادل التجاري بين المملكة السعودية والولايات المتحدة في الفترة ما بين 2001-2014، وتحليل تلك المعطيات لبيان كيف أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات بين البلدين بالسلب أو بالإيجاب.

التجارة بين البلدين:

[1] مركز الدراسات والبحوث، **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية**. غرفة الشرقية، 2010، ص 3-4.

حسب دراسة نشرها البنك السعودي البريطاني "ساب،" غداة زيارة الرئيس الأمريكي، جورج بوش إلى الرياض جانفي 2002، أن حجم الاستثمارات السعودية الخاصة في الولايات المتحدة ازداد أكثر من 420 مليار دولار. وذكر التقرير أن مستوى الصادرات الأمريكية إلى السعودية لم يعرف تراجعاً خلال الأعوام السبعة عشر الأخيرة سوى في عام 2002، إثر الصدمة التي أصابت التجارة العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر، وخلال الفترة التي انتشرت فيها الدعوات الشعبية العربية لمقاطعة المنتجات الأمريكية.

وعلى المستوى الاستثماري تقول الدراسة إن الطفرة النفطية الحالية لم تؤدي إلى نقل الاستثمارات السعودية إلى الولايات المتحدة إلا بصورة جزئية، وذلك بخلاف ما كان الحال عليه في الطفرة الأولى، فمع وجود 1.25 تريليون دولار كاستثمارات سعودية خاصة في الخارج، لم تتجاوز حصة أمريكا منها 420 مليار دولار . ولفت التقرير إلى أن تأثيرات أحداث 11 أيلول سبتمبر، والأوضاع التي سادت العالم بعدها ومشكلة حصول السعوديين على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة ساعدت على تراجع جاذبية تلك السوق كوجهة استثمارية، لتصب الأموال في مشاريع في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا بصورة محدودة، كانت حصة أمريكا من الاستثمارات السعودية الخاصة تبلغ 50 في المائة قبل عام 2001، وتراجعت بعده 35 في المائة، على أن الرياض مسؤولة بصورة أساسية عن استمرار ربط عملات الخليج بالدولار رغم تراجعه، ما يدل على عمق العلاقات المتبادلة.[1]

وعن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد السعودي إثر هجمات 11 سبتمبر، أشارت الدراسة إلى انتشار المضاربات العقارية، نظرًا لأن القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي أقل من تحمل كل تلك الأموال العائدة . سواء السعودية أو الخليجية.

فقد أدى ذلك إلى شيوع المضاربات العقارية في السوق السعودي بشكل كبير ولافت للنظر. كما عادت ظاهرة المساهمات العقارية . التي سادت أيام الطفرة الاقتصادية في التسعينات الهجرية، بحيث أصبحت هي الظاهرة الأكثر بروزًا على المستوى المحلي لتوظيف الأموال، مع ما يصاحبها من آثار اقتصادية سلبية عدة، لعل من أبرزها حجب هذه الأموال عن المجالات الاستثمارية الحقيقية، وعدم المشاركة الحقيقية في التنمية وزيادة فرص العمل للشباب السعودي.

أما على صعيد انخفاض معدل النمو الاقتصادي فأدى الارتباط الاقتصادي الكبير بين الاقتصاديين

[1] العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية، متاح على: http://www.startimes.com/f.aspx?t=8403832

السعودي والأمريكي إلى تأثر الاقتصاد السعودي. ومن ذلك أن الكساد الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي أثر بشكل كبير على الاقتصاد السعودي[1].

المطلب الثاني: إعادة بعث العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية (2004– 2007).

وفي هذا الجزء سنتناول تطور واردات وصادرات المملكة من الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2008، وانعقاد مؤتمر شيكاغو سنة 2008 الذي مثل تطور ملحوظا في العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، إثر زيارة ملك السعودية خلال سنة 2005، وسنة 2008 الذي أعطى دفعا جديدا للعلاقات بين البلدين.

فالسعودية تعتبر الشريك الاقتصادي الأول لأمريكا، وسوقها الرئيسية في الشرق الأوسط، والتي بلغ حجم التبادل التجاري بينها والولايات المتحدة بحسب بيانات عام 2006 نحو 41.8مليار دولار، مع نمو سنوي شبه ثابت خلال العقد الأخير بمعدل 28.7 في المائة سنوياً، حيث يشكل النفط 98 في المائة من الصادرات السعودية إلى أمريكا.

- **تطور حجم الصادرات السعودية للولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 2004 – 2008.**

بلغت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 حوالي 195521 مليون ريال سعودي، **مما يمثل % 16.63 من إجمالي قيمة صادرات المملكة العربية السعودية للعالم**، في العام نفسه.

وارتفعت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، عام 2008 بمقدار 48089 مليون ريال سعودي، مقارنة بعام 2007 ، كما ارتفعت بمقدار 114161 مليون ريال مقارنة بعام 2004. فيما ارتفع معدل نمو الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 32.6 %عن العام السابق.

---

[1] العربية نت، **أحداث 11 سبتمبر أنهكت الاقتصاد الأمريكي وخلفت فيه جروحا عميقة**. متاح على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2011/09/11/166313.html ، تاريخ الاطلاع: 2015/05/31.

و قد بلغ حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام 2008 حوالي 78903 ألف طن، **مما يمثل 17.4 % من حجم صادرات المملكة العربية السعودية إلى العالم**، في نفس العام.[1]

تطور حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة(2004-2008)

بالمليون ريال سعودي

الشكل رقم: 01

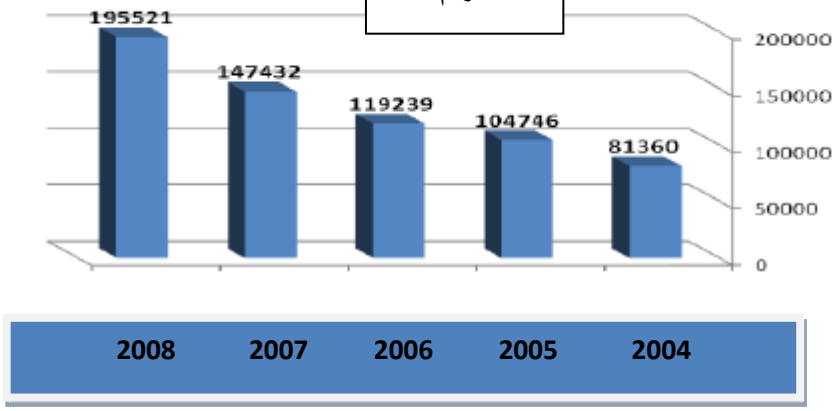

وتتمثل أهم صادرات المملكة إلى الولايات المتحدة سنة 2008 في:-

أهم صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الامريكية

عام 2008 م

بالمليون ريال

الشكل رقم: 02

اسم السلعة المصدرة	القيمة(مليون ريال سعودى)
زيوت نفط خام	191858
سماد اليوريا	1136
كحولات دورية عطرية	549
اثلين جلايكول (ايثان ديول)	306
صودا فى محلول مائى او صودا سائلة	133

المصدر : غرفة الشرقية . العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. مارس 2010

- تطور حجم الواردات السعودية من الولايات المتحدة خلال الفترة 2004 – 2008.

[1] مركز الدراسات والبحوث، **مرجع سابق**، ص 4.

بلغت قيمة واردات المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 59107 مليون ريال سعودي ، **مما يمثل 13.69 % من إجمالي قيمة واردات المملكة العربية السعودية من العالم،** في العام نفسه.

و ارتفعت قيمة واردات المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 بمقدار 13255مليون ريال سعودي، مقارنة بعام 2007، كما ارتفعت بمقدار 32079 مليون ريال مقارنة بعام 2004. **والشكل البياني التالي يوضح تطور واردات المملكة من الولايات المتحدة.**[1]

تطور حجم الواردات السعودية من الولايات المتحدة خلال الفترة(2004-2008)

بالمليون ريال سعودي

الشكل رقم: 02

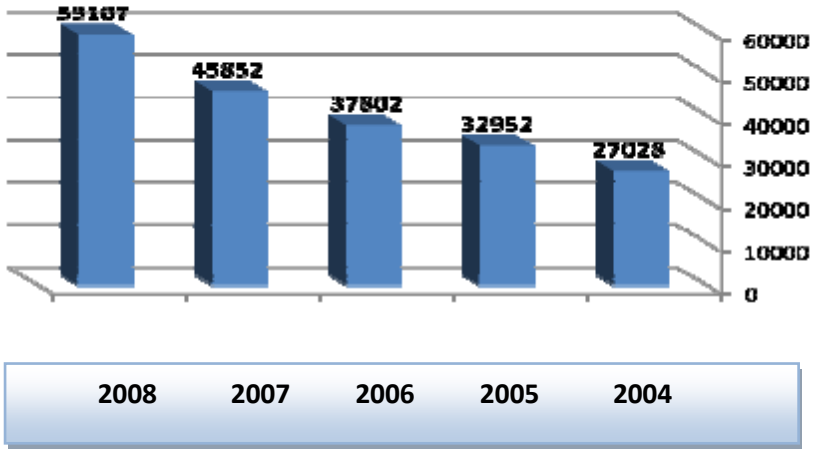

ويشار هنا إلى أن معدل نمو واردات المملكة من الولايات المتحدة الأمريكية قدر ارتفع في عام 2008 بحوالي 28.9 % عن العام السابق. فيما بلغ حجم الواردات التي استوردتها المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 3088 ألف طن مما يمثل 5.4 % من حجم إجمالي واردات المملكة في العام نفسه.[2]

1 مركز الدراسات والبحوث، **مرجع سابق**، ص 6.

2 مركز الدراسات والبحوث، **مرجع سابق**، ص 6.

كما تتمثل أهم واردات المملكة السعودية من الولايات المتحدة في:-

أهم واردات المملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الامريكية، عام 2008 م

الجدول رقم: 02

اسم السلعة المصدرة	القيمة (مليون ريال سعودى)
سيارات خاصة سعة (1501 - 3000) سم^3	4013
قطع غيار طائرات	2860
سيارات خاصة سعة (< 3000) سم^3	2053
اجزاء للتوربينات الغازية	1946
سيارات خاصة مستعملة سعة < 3000سم^3	1918

المصدر : غرفة الشرقية . العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. مارس 2010

ومن هذه الإحصائيات يتبين أن العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية بين سنة 2004 و سنة 2008، تميزت بالازدهار من خلال تطور واردات وصادرات المملكة نحو الولايات المتحدة مقارنة بالسنوات السابقة. وجاء انعقاد مؤتمر شيكاغو – في إطار اتفاقية الاستثمارات الخاصة المضمونة بين حكومة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية – الذي أسس لعلاقات اقتصادية واعدة بين البلدين التي شملت مختلف المجالات الاقتصادية الاستثمارية. التي خلق فيها الوفد السعودي فرص استثمارية للشركات الأمريكية الخاصة على مستوى المملكة، والذي يعتبر اتفاقا مهما بين البلدين كونه مثل أحد الفرص للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 بالنسبة للشركات الأمريكية، حيث طرح فرص استثمارية بقيمة 500 مليار ريال.

المطلب الثالث: تطور التبادل التجاري السعودي الأمريكي (2008– 2014).

وبشأن استمرار العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية قال مسؤول الأمريكي لـ"الاقتصادية" إن حجم التبادل التجاري بين السعودية والولايات المتحدة ارتفع 300 في المائة، خلال السنوات العشر الماضية 2003–2013، بحسب تقارير وبيانات رسمية .

وأكد **تود هولم ستروم**؛ القنصل العام الأمريكي في جدة، أن التبادل التجاري والاستثماري بين السعودية والولايات المتحدة، **وصل عام 2013** إلى 282 مليار ريال، منها 199 مليار ريال صادرات السعودية إلى

أمريكا، و83 مليار ريال واردات المملكة .[1] ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ أن الاقتصاد السعودي يلعب دورا مهما في العلاقات الاقتصادية الأمريكية، حيث تزيد الصادرات السعودية عن الواردات من الولايات المتحدة[2]

الشكل رقم : 03

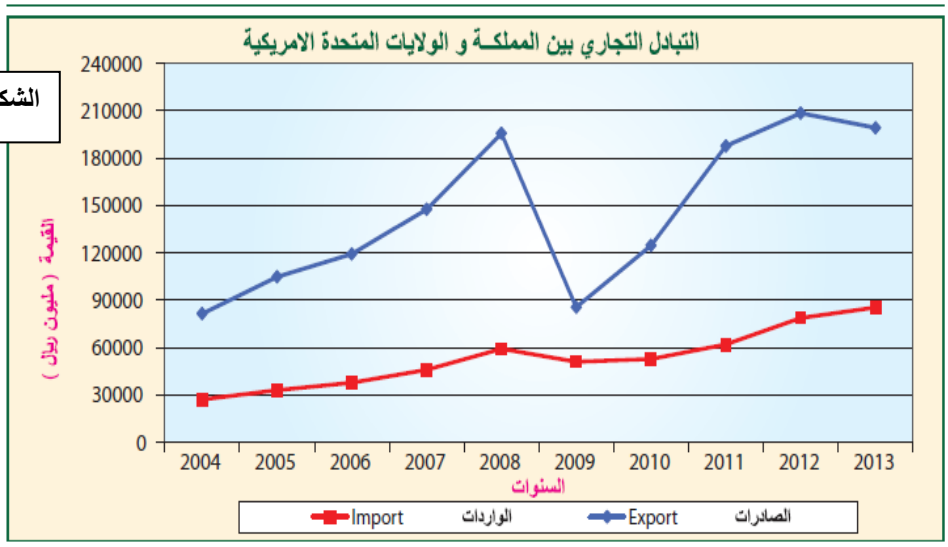

ولبيان تطور التبادل التجاري بين المملكة السعودية والولايات المتحدة، سنعطي منحنى بياني يركز على الفترة من 2004 إلى 2013 لبيان تدبدب التبادل التجاري بين البلدين، وإعطاء نظرة على تطوره خلال هذه الفترة. وهذا المنحنى البياني يوضح أكثر تطور التبادل التجاري بين المملكة والولايات المتحدة بين سنتي 2004 – 2013.

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة الإحصاءات العامة والمعلومات التجارية الخارجية. التبادل التجاري بين المملكة وشركائه التجاريين الرئيسيين 2013، ص74.

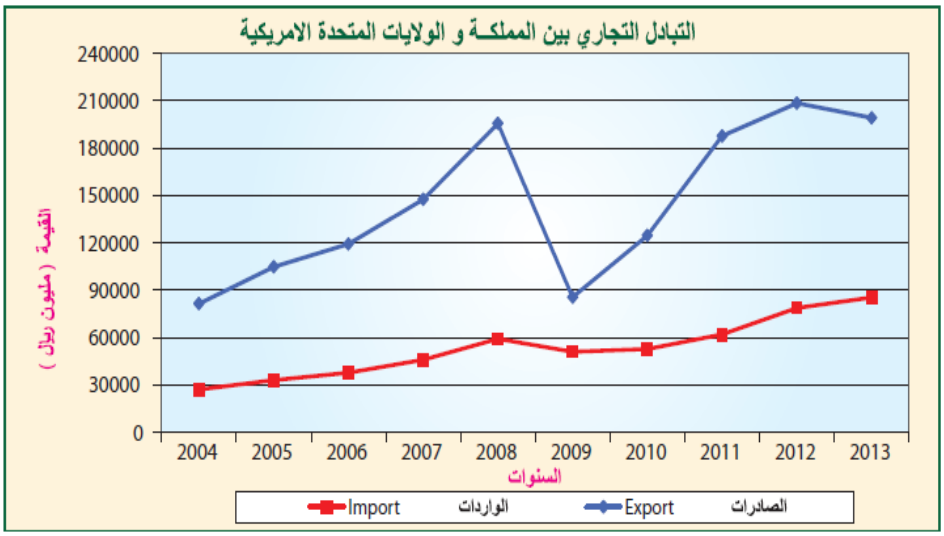

[1] محمد الهلالي، **ارتفاع التبادل التجاري بين السعودية وأمريكا 300 % خلال 10 سنوات**. متاح على: http://www.aleqt.com/2014/11/20/article_907759.html

[2] المملكة العربية السعودية، وزارة الإحصاءات العامة والمعلومات التجارية الخارجية. **التبادل التجاري بين المملكة وشركائه التجاريين الرئيسيين**، 2013، ص74.

أهم السلع المصدرة والمستوردة بين المملكة والولايات المتحدة (2003–2013) فيما يلي:–

الجدول رقم: 04

م	أهم السلع المصدرة	القيمة
1	زيوت نفط خام ومنتجاتها	193421
2	اثيرات احاديه البوتيل من جليكول الايثلين	926
3	اسمدة اليوريا	573
4	مواسير وأنابيب صلب مقاوم للصداء	247
5	كحولات دورية عطرية	198

م	أهم السلع المستوردة	القيمة
1	سيارات جيب سعة 3000سم3 فأكثر	6415
2	سيارات خاصه سعة(1501–3000) سم3	5427
3	سيارات خاصه سعة 3000سم3 فأكثر	3987
4	محركات طائرات	3170
5	قطع غيار للطائرات العادية اوالعمودية	2799

المصدر : المملكة العربية السعودية، وزارة الإحصاءات العامة والمعلومات التجارية الخارجية. التبادل التجاري بين المملكة وشركائه التجاريين الرئيسيين 2013، ص74.

المبحث الثاني: أثر أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الأمنية السعودية الأمريكية.

إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر تعد حدثا تاريخيا بكل المعايير، كما يعد أضخم وأجرأ هجوم معاد للولايات المتحدة، ينفذ داخل أراضيها منذ قيام الاتحاد الأمريكي، ولذلك نتجت عن تلك الهجمات تأثيرات قوية خاصة على الصعيد الدولي والعلاقات الأمريكية مع العالم العربي خاصة السعودية.

المطلب الأول: توتـر العلاقات السعودية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر الأثر البالغ على العلاقات السعودية الأمريكية، التي شهدت فصلا جديدا من التوتر جراء التهديدات التي جلبتها الأحداث الإرهابية على أهم مؤسستين أمريكيتين برج التجارة العالمي، ومبنى البنتاغون الدين كانا عمود فقر الولايات المتحدة، واللتين تمثلان عصب الجانب الاقتصادي والأمني للولايات المتحدة، وكذلك من جهة أخرى كون أغلبية منفذي العمليتين الإرهابيتين سعوديين، لذلك كان على الولايات المتحدة العمل على تغطية هذا الدمار الذي مسّ السيادة الأمريكية، واتخاذ جملة من القرارات للرد على تلك الحملات الإرهابية.

وكانت للاتهامات الأمريكية القائلة بوجود علاقات وثيقة بين النخبة الدينية والاقتصادية في السعودية وبين الجماعات الأصولية التي تنشأ في الخارج الذي سبب توتر العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، وقد تزايدت هذه الانتقادات منذ الحادي عشر من سبتمبر في وسائل الإعلام، حيث أن الشعور السائد لدى الأمريكيين بأن حليفتهم السعودية قد خذلتهم.

وواشنطن عند إعلانها أن خمسة عشر من المتهمين بتنفيذ الهجمات هم من السعوديين تعمدت أن تعطي انطباعاً أن السعودية مسؤولة بوجه ما عما حصل، مما أدى إلى انتقادات وضغوط على السعودية وأصبحت هدفاً للاتهامات، وذلك على الرغم من أن السعودية قامت بقطع علاقاتها مع طالبان، وأكدت منذ وقوع الحادث بأنها تقف مع "محاربة الإرهاب " في سبيل تبديد ما تتهم به إلا أن هذه الإجراءات لم تؤد إلى نتائج إيجابية، فقد شنت وسائل الإعلام الأمريكية حملة واسعة ضد السعودية.[1]

[1] جمال الشلبي، **العرب وأمريكا بعد 11 سبتمبر**. متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d2fad5ea-fd76-4142-9e0c-5ce26f650523 تاريخ الاطلاع: 2015/05/30.

وفي محاول من السعودية لدحض الاتهامات الأمريكية اختارت السعودية صحيفة نيويورك تايمز للإعلان عن "مبادرة" ولي العهد السعودي للسلام في الشرق الأوسط بهدف التنفيس عن مأزق الاتهامات باحتضان الإرهاب، كما أنها لجأت إلى مخاطبة الرأي العام الأمريكي من خلال حملة "علاقات عامة" اختارت لتنفيذها أكبر المؤسسات الأمريكية المتخصصة في محاولة منها لاستعادة الثقة، إلا أن الكثيرين يرون أن مثل هذه المبادرة لا يمكن أن تعيد العلاقات لسابق عهدها حيث أن السعودية اتجهت قبل سبتمبر إلى التقارب مع إيران التي تصنفها واشنطن ضمن "محور الشر"، إضافة إلى التعاطف السعودي مع العراق. وفي استطلاع أجرته صحيفة واشنطن بوست وشبكة (ABC)حول اعتبار السعودية حليف أم عدو؟ أجاب 10 % بأنها حليف، واعتبر 14 % السعودية عدواً، بينما صنف 54 % السعودية كصديق لا يرقى إلى درجة حليف.[1]

كان من أهم التداعيات التي شهدتها أحداث 11 سبتمبر على العلاقات بين السعودية وأمريكا، والتي تدخل ضمن الإستراتجية الأمريكية الجديدة، الضربة الإستباقية للعدو ، وسياسة " من ليس معنا فهو ضدنا ". ومن خلال الحملة الأمريكية التي شنتها مع التحالف الدولي ضد الإرهاب، كان لذلك الأثر البالغ لوقوع الحرب على أفغانستان، والحرب على العراق، وتطور الصراع العربي الإسرائيلي. والذي خلق تفاعلا سياسيا وأمنيا بين السعودية وأمريكا في محور تلك القضايا.

أولا: الصراع العربي الإسرائيلي:

لقد كان للأحداث تأثيرها المباشر على الصراع العربي الإسرائيلي، بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها:-

- أن الأحداث وقعت قبل أيامٍ قليلة من إتمام الانتفاضة الفلسطينية عامها الأول وما أحدثته الممارسات الإسرائيلية ضدها من توتر في المنطقة وانهيار مشروع السلام، الذي بدأ مع مؤتمر مدريد سنة 1991، بحيث سيطرت الحرب على مفردات الخطاب السياسي الإسرائيلي.
- وأنها وقعت في ظل موقف أمريكي من جانب إدارة بوش، اتسم بالتحيز الواضح لصالح إسرائيل، كما حصلت إسرائيل على دعم مادي ومعنوي ضخم من الولايات المتحدة على اعتبار أنها تقوم بدور رئيسي في الحرب ضد الإرهاب الذي تشكله المنظمات الفلسطينية. [2]

---

[1] جمال الشلبي، **مرجع سابق.**

[2] موسوعة مقاتل الصحراء، **آثار هجمات 11 سبتمبر على العالمين العربي والإسلامي**، متاح على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec032.htm ، تاريخ الاطلاع: 2015/05/31.

وجراء التطورات التي شهدتها قضية الصراع العربي الإسرائيلي والتأييد الواضح للإدارة الأمريكية للخرق الإسرائيلي، اتجهت العلاقات الأمريكية – السعودية في أعقاب مرض الملك فهد بن عبد العزيز إلى بروز وتأثير **الأمير عبد الله** في سلطة القرار في المملكة العربية السعودية، فالأمير **عبد الله** كان لديه فكره الخاص بخصوص فلسطين وقضيتها وبخصوص التضامن بين الدول العربية, وقد ألغى زيارته للولايات والتي كان من المقرر القيام بها أواخر سنة 2001، وذلك من جراء الدعم اللامحدود لزعماء البيت الأبيض للنظام الصهيوني الغاصب.

وقد اتهم الأمير عبد الله (ولي العهد) السعودي الولايات المتحدة بأنها تكيل بمكيالين تجاه طرفي الصراع في الشرق الأوسط, فهي تتغاضى عن قتل الشعب الفلسطيني الأعزل على يد النظام الصهيوني الغاصب، وفي ذات الوقت تعتبر العمليات الاستشهادية عنفًا. ومع أن الملك السعودي وولي عهده والزعماء السعوديين قد أدانوا هجمات 11 سبتمبر فور وقوعها خلال اتصالاتهم بالبيت الأبيض, وأعلنوا كذلك أنهم قد سحبوا الجنسية السعودية من أسامة بن لادن منذ عام 1994 ولكن العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة بدأت تأخذ شكلاً جديدًا في كافة الأبعاد.

والجدير بالذكر أن اليهود الصهاينة قد استغلوا وقوع أحداث 11 سبتمبر أبشع استغلال، فقد كان يثير حمقهم دعم الرياض للانتفاضة الفلسطينية، ومن هذا المنطلق اغتنموا الفرصة بمساعدة مؤسسات بريطانية وأمريكية في عمل دعايات واسعة النطاق ضد العرب والمسلمين، وأعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن عن بداية حرب صليبية جديدة ضد الإسلام والمسلمين.[1]

ثانيا: الحرب على العراق:

لقد كان من الآثار الجسيمة التي خلفتها الأحداث، واقعة احتلال العراق في أفريل 2003، والتي كانت من تبعات التحالف الأمريكي الدولي في الحرب على الإرهاب. ولقد جاءت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في 2003 تحت مزاعم واهية لمحاربة الإرهاب وحقوق الإنسان .. الخ. وقد شكلت من جهة أخرى الحرب على العراق تفاعلا في المواقف السعودية من الغزو الأمريكي للعراق الذي خلف نتائج قاسية على العراق والدول المحيطة خاصة الجانب السعودي الذي تربطه بالعراق أطول الحدود بين البلدين، الذي سيكون المتضرر الأول من أي تداعيات عن هذا الغزو. وبالرغم من التسهيلات التي وضفتها السعودية لأمريكا في حرب الخليج الثانية

[1] جريدة صوت العدالة، **تحديات العلاقات السعودية . الأمريكية**.. متاح على الرابط:
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1488&lang ، تاريخ اطلاع: 2015/5/31.

1991 وتوافق السياستين آنذاك، إلا أنه وبعد الـ11 سبتمبر 2003، كان الرفض السعودي قاطعا للولايات المتحدة لضرب العراق من أراضيها.

وفي زيارة لـ **رامسفيلد** لولي العهد السعودي وأعلمه أن بلاده تعتزم محاربة الإرهاب، وأكد على ضرورة دعم الرياض لهذه الحرب. بيد أن **الأمير سلطان**؛ وزير الدفاع السعودي صرح في جمع من أهالي **القصيم** قبل سفر السيد **رامسفيلد** بأن بلاده لن تسمح لأي طرف أجنبي باستخدام أراضيها للاعتداء على أي دولة عربية أو إسلامية.

وقد اكتفت السعودية بعرض المساعدة الاستخباراتية والأمنية فيما يتعلق بالقاعدة وطالبان. وفي جانفي 2001 أعلنت **CNN** نقلاً عن **اندروكارد**؛ رئيس موظفي البيت الأبيض الأمريكي أن المسئولين السعوديين طالبوا بخفض القوات العسكرية الأمريكية على أراضيهم، والجدير بالذكر أنه كان قد بقي نحو 5000 جندي أمريكي في منطقة حفر الباطن بعد حرب الخليج الثانية، وذلك للإشراف على منطقة حظر الطيران وقد اعتبرت **CNN** ذلك دليلاً على تصاعد موجة العداء للولايات المتحدة الأمريكية، وأضافت أن الكثير من الحكام السعوديين لا يدعمون العمليات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكي في أفغانستان. وقد تسببت إعلان السعودية عن معارضتها لضرب العراق من خلال بيان وزارة خارجيتها إلى الإضرار بالمساعي الأمريكية والبريطانية لتشكيل ائتلاف مناهض للإرهاب مما حدا بصحيفة " **Independent** " بوصف هذا البيان بأنه ضربة أخرى **لبوش وبلير**، وقد قامت الرياض بتحرك واسع النطاق في الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي مما أدى بدوره إلى خلق جبهة عربية متحدة لمعارضة ضرب العراق.[1]

المطلب الثاني: جهود التقارب السعودية الأمريكية 2006-2014.

شهدت فترة ما بعد الأحداث 11 سبتمبر، بدأ من سنة 2006 إلى 2014 دفعا في العلاقات السعودية الأمريكية ومحاولات لربط الجهود الثنائية ، وتحقيق سياسات متكافئة بين البلدين في الجانب السياسي والأمني.

1. التعاون الثنائي السعودي الأمريكي في الحرب على الإرهاب.

لقد عملت الإستراتجية الحكومة الأمريكية للتعاون مع السعودية في مكافحة الإرهاب الجهود الدبلوماسية الحالية المتعلقة بالأمن لإنشاء تحالف نشيط ضد الإرهاب من خلال تعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة

[1] جريدة صوت العدالة، **مرجع سابق**.

الإرهابيين ومنع الدعم المالي من الوصول إلى المتطرفين. وتندرج هذه الأهداف ضمن الخطط الإستراتجية لبعثة الوزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية للسنوات 2006 إلى 2009 يعكسها تقرير صدر في جانفي 2008 عن وزارة الخارجية موجه للكونغرس حول إستراتجيتها بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، وتضم الخطط الإستراتجية للبعثات، أهداف أداء لقياس التقدم الذي حققته الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وتمويله، مثل توفير التدريب الأمني للحكومة السعودية، وتقوية المؤسسات المالية السعودية وتنفيذ القوانين السعودية ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب.

وأعلن المسؤولون الأمريكيون والسعوديون عن حصول تقدم في مكافحة الإرهاب وتمويله داخل المملكة السعودية، إلا أنهم أشاروا إلى وجود تحديات تتعلق خصوصا بمنع التمويل المزعوم للإرهاب والتطرف العنيف خارج المملكة السعودية. وفي أفريل 2009 قامت الخارجية الأمريكية بتقييم التقدم الحاصل فيما بتحقيق هدفها المتعلق بإنشاء ائتلاف سعودي أمريكي نشيط لمكافحة الإرهاب قائلة: " أنه يتم كما هو مقرر ". وأفاد المسؤولون السعوديون والأمريكيون أن هناك تقدما فيا يتعلق بتعزيز قدرة الحكومة السعودية على مكافحة الإرهاب، مشيرين إلى أن جهود الحكومة السعودية أدخلت الفوضى في الشبكة الإرهابية للقاعدة داخل المملكة . إلا أن هؤلاء المسؤولين أشاروا إلى أن جار السعودية، اليمن بدا يبرز كقاعدة يمكن لإرهابيي القاعدة أن يطلقوا منها هجمات ضد المصالح السعودية الأمريكية. [1]

2. التسهيلات والاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع السعودية :

لقد عملت العلاقات الأمنية السعودية الأمريكية على توقيع مجموعة الاتفاقيات الثنائية لمحاربة الإرهاب والتعاون الأمني. حيث توجد تسهيلات واسعة تحضي بها أمريكا في السعودية، وخاصة بالنسبة لسلاح البحر والجو الأمريكيين. وخلال عقد الثمانينيات تعزز التعاون بين جيشي البلدين وتم إنشاء ما يعرف **بخط فهد** وهو خط دفاعي أنشأ منطقة محمية جوًا على طول الساحل السعودي المطل على الخليج، وشمل هذا التعاون طائرات أواكس التي اشترت المملكة السعودية عددا منها كما خلال حرب الناقلات نهاية الثمانينيات.

ومنذ أحداث 11 سبتمبر قدمت الرياض تسهيلات واسعة لأميركا خاصة في قاعدة الأمير سلطان الجوية والواقعة جنوب العاصمة، كما قدمت المملكة تسهيلات لواشنطن **في الدمام** و**الهفوف** و**الخبر** و**تبوك** و**ينبع**. واستقبلت قوات العسكرية الأمريكية على مستوى قواعدها العسكرية. [2]

---

[1] ديوان المساءلة لحكومة الولايات المتحدة، **مكافحة الإرهاب**. تقرير لطالبيه من الكونغرس، سبتمبر 2009، ص 02.

[2] سيدي أحمد، **التسهيلات والاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع السعودية**. الجزير نت، 2006، ص13.

ملخص الفصل الثاني:

إن أحداث 11 سبتمبر كانت نقطة تحول جذرية للعلاقات الدولية العالمية والثنائية، وما انجر عنها من تداعيات من إعلان الحرب على الإرهاب، والحرب الإستباقية ضد الإرهاب والقضاء عليه قبل بلوغه الأراضي الأمريكية. وكان من التداعيات والمغالطات التي انجرت عن توتر العلاقات الثنائية بعد الأحداث، العلاقات السعودية الأمريكية حيث شهدت توترًا كبيرًا، وذلك لعدة إعتبارت وجدت فيها السعودية أنها المتهم الأول عن الأحداث، وأنها المسؤولة عن تنامي الإرهاب وتمويله.

وكان من تداعيات الأحداث على العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية ضعف التبادل التجاري بين البلدين، جراء المخاوف رجال الأعمال السعوديين من تجميد أرصدتهم الملية في البنوك الأمريكية، وتناقص السياحة العربية نحو أمريكا والبعثات الطلابية. كذلك إلى إفلاس الشركات الأمريكية وضعف الاقتصاد الأمريكي جراء التحطيم الكامل لبرجي التجارة والبنتاغون الأمريكي، وقد أعطينا مجموعة البيانات التي تعكس وتبين أثر هذه الأحداث على قيم التبادل التجاري بين المملكة و واشنطن، والمنحنيات التي توضح أكثر تطور الاقتصادي بين البلدين، إضافة إلى مجموع السلع التي تصدرها وتستوردها السعودية من وإلى الولايات المتحدة.

أما عن الجانب الأمني لتداعيات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات السعودية الأمريكية ومنطقة الخليج عامة، أن شهدت فترة بعد هذه أحداث تطورات كبيرة، بدأتها الولايات المتحدة بالتحالف الدولي ضد الإرهاب والذي وجدت فيه تضامنا مع الإستراتجية الجديدة للولايات المتحدة، وكان من أثار ذلك حرب أفغانستان، الغزو العراقي، التوجه الصريح والواضح لإدارة بوش الابن مع إسرائيل الذي شكل علاقات توتر بين السعودية وأمريكا اللتين كانت نظرتهما مختلفة كليًا في مساندة أطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

أما عن الفترة ما بين 2006-2014 شهدت العلاقات جهودا ثنائية بين البلدين للتعاون، وإعطاء فصلا جديدا للعلاقات بين البلدين، تمثلت في الجهود المبذولة من الطرفين السعودية وأمريكا لمحاربة الإرهاب، وتوقيع اتفاقيات السلاح، وحفظ الأمن القومي للملكة من خلال علاقات التعاون ونشر قوات أمريكية في السعودية.

الفصل الثالث:

نقاط اختلاف وتلاقي السياسات السعودية الأمريكية في بعض القضايا الراهنة

مقدمة الفصل الثالث.

ومن خلال المسار التاريخي للعلاقات السعودية الأمريكية، شهدت العلاقات بينهما تفاهماً وأحيانا أخرى تنافر بسبب الرؤى المختلفة للبلدين في القضايا الراهنة، التي شكلت تحديات لهما في استمرار العلاقات الثنائية، ومن بين القضايا التي شكلت اختلاف في سياسات البلدين تجاهها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، والتي تعود جذورها إلى بدايات الثلاثينيات من القرن الماضي مع العدو الصهيوني الذي دخل المنطقة بواسطة وعد بلفور المشؤوم والذي أعطى الضوء الأخضر لليهود في أوربا بالهجرة إلى فلسطين وإقامة الكيان الإسرائيلي.

ووفقاً لذلك سنساير تطور مواقف الحكومتين السعودية–الأمريكية من الصراع العربي الإسرائيلي، فأمريكا كقوة عالمية أصبحت لها قواعد ومصالح في الشرق الأوسط وبدأت تلعب دوراً مؤثراً في شؤونه لاسيما بعد التلويح البريطاني بالانسحاب من المنطقة عام 1956. والتي كان إلزاما عليها التدخل ومسايرة الصراع العربي الإسرائيلي.

كذلك ومن بين القضايا الراهنة التي شكلت تفاعل سياسي بين الحكومتين السعودية والأمريكية واختلاف في التوجهات مع كل مرحلة، تأتي قضية حرب العراق سنة 2003، والتي اسقط فيها النظام الحاكم، والرئيس **صدام حسين** الذي كان يمثل خطرًا بالنسبة للدولتين.

وسعياً لاستجلاء تلك المواقف والأدوار التي مرّت بها تلك القضيتين، الصراع العربي الإسرائيلي وحرب العراق 2003، يأتي هذا الجزء ليبيّن المواقف السعودية والأمريكية ومراحل تطور قرارات الدولتين حولهما.

من خلال التطرق للمواقف السعودية الأمريكية، بدأ من فترة حكم الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت، إلى الفترة ما بين 1968–1973 التي تجلت فيها توجهات الطرفين من الصراع العربي الإسرائيلي، ثم للفترة بعد أحداث 11 سبتمبر فترة حكم جورج بوش الابن والأمير سعود فيصل التي تميزت بخرق واضح للقوانين بالنسبة للطرف الإسرائيلي وتغطية للإدارة الأمريكية على الأعمال الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني واغتيالات قياداته.

المبحث الأول: القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية الأمريكية.

إن أكبر مشكلة هددت العلاقات بني المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية إنما كانت الصراع العربي الإسرائيلي عامة، والقضية الفلسطينية خصوصا، فأمريكا كقوة عالمية جديدة أصبح لها قواعد في منطقة الشرق الأوسط لم تستطع أن تقف بالنسبة لقضية فلسطين موقف اللامبالاة، ومع التطورات التي شهدتها القضية ظهرت مواقف كلا البلدين من إشكاليات صراع العربي الإسرائيلية.

المطلب الأول: مواقف البلدين من القضية الفلسطينية خلال حكم الملك عبد العزيز و روزفلت.

كان **الملك عبد العزيز** كقائد مسلم له مكانته وأثره في العالم الإسلامي ملحوظاً بشدة معارضته للحركة الصهيونية . وفي مدينة **بلتمور** الولايات المتحدة في عام 1942، كان له أثرٌ واضح في إظهار المشكلة لكل من العرب والأمريكيين، هذا المؤتمر كان قد أعلنت فيه المنظمة الصهيونية في العمل على تكوين كومنولث (دولة يهودية) في فلسطين، وبعد فترة وجيزة من المؤتمر علق **ابن سعود** بأن هذا المؤتمر يعد غير ودّي من قبل الولايات المتحدة أو بريطانيا وأن أي تأييد من قبل هاتين الدولتين لمقترحات **مؤتمر بلتمور** إنما سيؤدي إلى قطع العلاقات بين العالم العربي والإسلامي وبين هاتين الدولتين، ولقد أوضح ابن سعود ما يلي:

" إن آخر شيء أريده هو أن تجبرني الظروف على أخذ الخطوات التي أصبح فيها عدواً لكل من بريطانيا وأمريكا حتى يمكن تحر هذا الخطر الذي يهددنا جميعاً يعني الخطر الصهيوني، ولكنه من المؤكد أن المضي في هذه السياسة (يعني أي مساعدة من بريطانيا وأمريكا) أي سياسية هجرة اليهودي إلى فلسطين واغتصاب أراضي المواطنين العرب الفلسطينيين وإعطائها لليهود ورفض الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ..كل ذلك لن يجلب فقط عداوة العرب لهاتين الدولتين (بريطانيا وأمريكا) وإنما سيجلب أيضاً سخط وعداوة العالم الإسلامي كله حتى حدود الصين والهند ".

وقد كانت أوضح عبارة للملك عبد العزيز عن القضية الفلسطينية، هي عبارة وردت في مقابلة نسبها مراسل مجلة **Life** في الشرق الأوسط للملك في 21 مارس 1943، **ذكر فيها:**

" لقد بقيت صامتاً إلى الآن بالنسبة للقضية الفلسطينية حتى لا أضع العرب في موقف يحرج الحلفاء بريطانيا وأمريكا ولكن بصفتك أيها المراسل واحد من أصدقائنا فإنه على أن أوضّح لك رأيي حتى يمكنك إبلاغه إلى أصدقائنا الأمريكيين حتى يمكنهم الاطلاع على حقيقة الأمر.

أولاً : إنني لا أعرف أي شيء يبرر مزاعم اليهود في فلسطين[1]

---

[1] محمد نيراب، **مرجع سابق**، ص 145-146.

ثانياً : إنني لا أرفض بأن يكون هناك وطن في مكان آخر ..ولكنني أؤمن بأن مطالب اليهود ومزاعمهم في هذه الأرض فلسطين إنما هو خطأ جسيم لأنها تشكل عملاً غير عادل وغير شرعي ضد عرب فلسطين وإن ذلك سيسبب نزاعات وخلافات بين المسلمين جميعاً وبين أصدقائهم الحلفاء ".

وجراء ذلك بعث الرئيس روزفلت مبعوثه **هوبكنز** إلى الملك عبد العزيز لمعرفة توجهاته حول القضية الفلسطينية، والتي لاحظ فيها تبات الملك من القضية الفلسطينية. وبناء على ذلك أرسل الرئيس **روزفلت** إلى **الملك عبد العزيز** لمناقشة تلك القضية مع بعضهما البعض. **ومن جهة أخرى فإن روزفلت** قد أكد لابن سعود أنّ الولايات المتحدة سوف تأخذ موقفاً محدداً بالنسبة لقضية فلسطين دون استشارته أولاً. ومع ذلك فإن **ابن سعود** بقي غير متأكد من نظرة الأمريكيين إلى القضية الفلسطينية ،**هذا وكانت زيارة نشاط الصهيونيين في أمريكا قد أدت في 1944، إلى قرار الكونجرس الأمريكي تأييد الهجرة اليهودية المفتوحة إلى فلسطين وكذلك قرار مؤتمر بلتمور في 1943، الداعي إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.**

هذا وفي لقاء رتبه الرئيس الأمريكي **روزفلت** مع **الملك عبد العزيز** على ظهر السفينة (بو سي سي كونسي) في البحيرات المرة في قناة السويس، وقد طلب روزفلت من الملك عبد العزيز أن يستعمل نفوذه لدى عرب فلسطين وبعض الدول العربية الأخرى بالسماح بهجرة اليهود الألمان إلى فلسطين، **وأجابه الملك عبد العزيز: أولاً**: أن أي هجرة جديدة سوف تخلق نزاعاً مع السكان العرب.

ثانياً :بأن فلسطين بلد صغير لا يمكنها استيعاب مهاجرين جدد دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان ملكية السكان الأصليين.

ثالثاً :بأنه يفضل بأن يعود هؤلاء المهاجرون إلى البلاد الأصلية التي تركوها أو إلى بلاد يمكن أن تستوعبهم، هذا وقد عارض الملك بشدة أيضاً فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وفي آخر مقابلة فإن الملك عبد العزيز قد نهض ووضع يده في يد روزفلت وطلب منه أن يحلف بألا يؤيّد الصهاينة في فلسطين ضد العرب، ولقد وضع **روزفلت** يده بيد الملك **عبد العزيز** وتعهد بأن الولايات المتحدة سوف لن تؤيد الصهاينة ضد العرب وأنه سوف لن يكون هناك أي تغير في سياسة أمريكا الرئيسية تجاه فلسطين دون استشارة مسبقة باليهود والعرب هناك.[1]

وفي الشهور الأخيرة من الحرب العالمية الثانية كان إحجام الإدارة الأمريكية في إتباع سياسة مؤيدة للصهيونية يرتكز بصورة متزايدة على إدراكها لمصالح الولايات المتحدة الإستراتجية والسياسية والاقتصادية[2]

---

[1] محمد نيراب، **مرجع سابق**، ص 148-149.

[2] عبد الله هوادف، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 64.

على المدى البعيد، ومن أجل التغلب على الضغوط الدولية والمحلية المتضاربة، كان تمهل **روزفلت** في اتخاذ أي قرار أمرا محسوبا جيدا. وعندما توفي روزفلت سنة 1945 لم تكن الولايات المتحدة قد اتخذت أي موقف واضح حيال المسألة الأساسية للتنظيم السياسي النهائي لفلسطين.[1]

ومن أجل بيان المواقف السعودية الأمريكية من الصراع العربي الإسرائيلي، نستعرض محطات التفاعل التاريخية بينهما حول القضية.

لقد عملت السعودية كطرف في الصراع العربي الإسرائيلي على دعم محور المواجهة العربي في المجالات السياسية والاقتصادية بدأ من مؤتمر الخرطوم سنة 1968، وأصبحت في تزايد مستمر من سنة لأخرى لتتواكب مع النفوذ السياسي والاقتصادي **خصوصًا بعد 1973**، ففي مؤتمر الخرطوم عملت السعودية على : تأييد قرار تسخير جزء من العوائد النفطية لخدمة الأهداف العربية والمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة إسرائيل . وقد فضل الملك فيصل في هذا المؤتمر تسمية هذا التعهد التزاما وليس معونة، وتعهد بأن تدفع المملكة السعودية المبلغ الذي اقترح عليها والذي قدره 50 مليون جنيه إسترليني لدعم الصمود العربي ابتداء من عام 1968 وفي كل عام إلى أن تتم إزالة أثار العدوان.

وكان من أهم صور الدعم الذي قدمته المملكة للجهود العربية في حرب 1973، قيادتها لفرض الحضر النفطي على الدول الداعمة لإسرائيل سياسيا وعسكريا. وتمثل ذلك في قرار منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوبك في 17 أكتوبر 1973 بخفض إنتاج البترول بحد أدنى 5 % تزداد بنسبة 5 % أخرى كل شهر كل شهر إلى أن يتم استعادة الأراضي العربية المحتلة سنة 1968، واستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ثم قرارها في 18 أكتوبر بخفض إنتاجها بنسبة 10 %، ثم قرارها أيضا في 20 أكتوبر بإيقاف تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة وهولندا.[2]

أما من ناحية الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي، فكانت الولايات المتحدة تعمل على دعم إسرائيل على حساب الأطراف العربية، وتمثّل توجهها في الدعم المالي للشركات النفطية الأمريكية، وكذا دعم قرارات الأمريكية لصالح إسرائيل، حيث عملت أدارة نيكسون على الوفاء بالتزاماتها تجاه إسرائيل.

وفي 19 أكتوبر 1973 طلب نيكسون من الكونجرس التصديق على مساعدة عسكرية لإسرائيل قيمتها 2 مليار دولار لتعويض خسائرها في الحرب . وبينما عملت الولايات المتحدة على ضمان ألا توضع إسرائيل في موقف ضار لها بالنسبة للدول العربية، حيث عملت على كل فرص للتوصل إلى نهاية فورية للحرب.[3]

---

[1] محمد نيراب، **مرجع سابق**، ص 149.

[2] أسعد صالح الشملان، **مرجع سابق**، ص 214.

[3] بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط**. ترجمة : سعد هجرس، ب ت ن، ص 62

ويمكن القول أن فترة حكم الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون 1969–1974، أن العلاقة بين إدارته وإسرائيل شابها التوتر، حيث كان يرى الصراع العربي الإسرائيلي في إطار واضح نسبيا؛ حيث أنه كان عازما على حسمه من دون الخضوع التقليدي للنفوذ السياسي الذي يتمتع به مؤيدو إسرائيل في أمريكا.[1]

المطلب الثاني: اختلاف المواقف السعودية الأمريكية من القضية الفلسطينية بعد 2001.

لقد عملت المملكة السعودية على رعاية المسؤولية التاريخية للقيادة السعودية للقضية الفلسطينية، ودفع الاستيطان الإسرائيلي من الأراضي العربية والفلسطينية وذلك منذ بدايات الصراع، والقرار التاريخي الذي تزعمته السعودية بوقف تصدير النفط للدول المساندة للتوجه الإسرائيلي، حيث عملت على دعم منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا.

وبعد سنة 2001 ، واصلت السعودية العمل على المستوى السياسي لنصرة القضية الفلسطينية وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة حيث أقرّت في قمة بيروت سنة 2002م، المبادرة التي طرحها صاحب السمو الملكي **الأمير عبد الله بن عبد العزيز** ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني لإحلال السلام لتصبح بذلك مبادرة عربية لحل الصراع. موضحا أن المبادرة تستند إلى الشرعية الدولية وتؤكد على الحقوق العربية وتدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ جوان 1967م، وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار لجميع شعوب ودول المنطقة.[2]

أما عن التوجه الأمريكي تجاه قضية الصراع الفلسطينية الإسرائيلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي شكلت ضربة قاسية للسياسات الأمريكية الخارجية، سعت إدارة بوش إلى التخفيف من الشعور المعادي لأميركا في العالمين العربي والإسلامي من خلال الضغط على إسرائيل لوقف سياساتها التوسعية في الضفة الغربية، ودعم إنشاء دولة فلسطينية. إلا أن إدارة الرئيس **بوش الابن** لم تبذل أي جهد في إقناع إسرائيل بتغيير سياستها. وحينها ارتأت الولايات المتحدة أن تقتنع بوجهة النظر الإسرائيلية المتشددة إزاء الفلسطينين.[3]

---

[1] أحمد جواد سالم الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2008**، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر – غزة، 2009، ص12.

[2] **شعث: دعم المملكة غير محدود للقضية الفلسطينية**، جريدة اليوم، العدد 10790، 2002/12/30، ص3.

[3] أحمد جواد سالم الوادية، **نفس المرجع**، ص 35.

ومنذ استلام **جورج بوش الابن** لزمام الأمور من جانفي 2000 إلى سنة 2008، تعامل مع القضية الفلسطينية من منظور إسرائيلي. وكان هناك تطابق واضح وصريح بين السياسة الإسرائيلية والأمريكية حيث تبنت إدارة بوش هذا المنحنى، بناءًا على قراءتها لتجربة إدارة الرئيس **بيل كلينتون** فكانت من ملامح الإدارة الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، وعدم التورط في الملف الفلسطيني الإسرائيلي بتعقيداته وصعوباته، كي لا يضعف الدور الأمريكي في المنطقة. لأن أي رئيس أمريكي يحاول الاتجاه إيجابا تجاه القضية الفلسطينية يجابه بعداء اللوبي الصهيوني النشط في الولايات المتحدة.[1] وقد كان هناك عاملان أثرا بشكل عميق **على المواقف الأمريكية** خلال فترة ما بعد 2001، **وساهما في تشديد العدوانية الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني، منذ وصول بوش الابن إلى سلطان الدولة الأمريكية وهما:– تربع المحافظين الجدد واليمين المتطرف على عرش السلطان التنفيذي، والتفجيرات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001** .[2]

[1] أحمد جواد سالم الوادية، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] نور الدين عواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية**. متاح على الرابط: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=22805.2015/05/05، تاريخ الإطلاع:

المبحث الثاني: تطور الموقفين السعودي الأمريكي حول حرب الخليج الأولى والثانية.

وسنتناول في هذا الجزء من البحث المواقف السعودية والأمريكية من احتلال العراق من خلال بيان السياسات التي أقر بها الطرفان خلال الحرب الخليج الثانية 1991 غزو العراق للكويت، وحرب الخليج الثالثة غزو العراق التي تباينت فيها سياسات البلدين.

المطلب الأول: تطور الموقف السعودي حول التدخل الأمريكي في حربي الخليج الأولى والثانية.

منذ عملية عاصفة الصحراء عام 1990 وحتى إطاحة الولايات المتحدة بنظام صدام حسين سنة 2003 كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأساسي لأميركا في مواجهة المشاكل التي تواجه الاستقرار الدولي والنابعة من العراق. ولكن على مر هذا العقد وبعده، بدأت مطالب احتواء العراق وصدام حسين تضع ضغوطا لم يسبق لها مثيل على العلاقات السعودية الأميركية، وعلى الأخص بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 والاستعدادات للغزو الأميركي. وقد حل محل الوضع الشاذ حول مواجهة العراق والذي ربط المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة وضع طبيعي إلى حد كبير تتلاقى فيه أو تتنافر مصالح ومناهج البلدين تجاه العراق تبعا للقضية قيد البحث.

ورغم حجج المملكة العربية السعودية القوية ضد غزو العراق من قبل أن يحدث الغزو، ومنذ الإطاحة بصدام أوضحت بجلاء أنها تأمل وتساند نجاح الجهود الأميركية الرامية إلى إعادة النظام في العراق . ومن الواضح أن هذا الموقف لا يعني أن السعوديين يوافقون على كل شيء فعلته الولايات المتحدة في العراق. فعلى سبيل المثال، اعترض القادة السعوديون على حل الجيش العراقي وحزب البعث اللذان يعتبران في نظرهم كما قالوا مؤسستين رئيسيتين كان ينبغي تطهيرهما ثم الاستعانة بهما في إعادة بناء البلاد. ويحتج السعوديون بأن كلا القرارين يترتب عليهما بلا داع خلق أعداء كان يمكن أن يتخذوا موقفا حياديا من الاحتلال.[1]

ورغم هذه الاختلافات في وجهات النظر إزاء الماضي وقلق السعوديين إزاء اشتداد قوة الشيعة العراقيين، فالأهداف السعودية والأميركية تجاه العراق منسجمة إلى حد كبير في الوقت الراهن . وتجلى هذا الانسجام في تصريحات **سعود الفيصل** للمنتدى السعودي البريطاني بعد قليل من الانتخابات العراقية، وهذا ما جرى بسهولة على لسان مسؤول أميركي: " **يجب أيضا أن نعمل على تحقيق عراق مستقر وموحد يعيش في سلام مع**

---

[1] جوزيف مكميلان، **المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر.** معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 157. جانفي 2006، ص 10.

نفسه وفي انسجام مع جيرانه. إن العملية الانتخابية ونتائجها في هذا البلد تقوي عزمنا .ويجب أن نعمل سويًا في سبيل تحقيق ما يستحقه شعب العراق". وقد شدد **عادل الجبير** مستشار ولي العهد عبد الله آنذاك على أهمية النجاح الأميركي في العراق وذلك في كلمة ألقاها أمام مجلس الشؤون الخارجية في لوس أنجلوس في 4أكتوبر 2004 وناشد الولايات المتحدة ألا تتخلى عن إعادة النظام في العراق، وقال:« **يجب أن تنجحوا التحدي هو، أيا كانت الطريقة التي تتبعوها، أنكم يجب أن تثابروا إذا أردتم الاستقرار في المنطقة** ».[1]

إن الحرب على العراق ترافقت مع حملة أميركية غاضبة على الإرهاب في أعقاب أحداث 11 سبتمبر التي تحمل واشنطن مسؤوليته على تنظيم القاعدة الذي يتزعمه السعودي أسامة بن لادن، وكان أغلب أعضاء المجموعة المنفذة للعملية من السعوديين.

فمن رحم هذه التطورات المتتابعة جراء الحملة الشرسة التي قام بها الغرب وخاصة أمريكا ضد السعودية في أنها المسؤولة عن الأحداث وتمويلها للإرهاب وتبنيها للمنهج الوهابي الداعي للتطرف في نظرهم ولدت الحرب على العراق، ومن المؤكد أن السعودية بسبب موقعها العربي والديني وبسبب تركيبتها الداخلية تدرك أنها معنية بكل ما طرح قبل الحرب وأثناءها وما سيليها من نتائج، لذلك أبقت على شعرة من التواصل مع الطرف العراقي، وكان من مظاهره العناق الشهير بين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي **عزة إبراهيم**، وولي العهد السعودي **الأمير عبد الله**. التي أظهرت فيها السعودية مرونة في التعامل مع الجانب العراقي رغم كل البوادر التي تشير إلى قرب اندلا ع الحرب، كما أنها أصرت على موقفها المعلن في عدم السماح لانطلاق أي هجوم من الأراضي السعودية ضد العراق وأن (**مطار عرعر**) الذي توجد به قوات أميركية لن يكون منطلقاً لأي عمليات عسكرية ضد العراق.[2]

ولكن من جهة أخرى هناك من المحللين من يشكك في الموقف السعودي وبأنه مضطر للتعاون مع أميركا في الجانب العسكري –ولكن في السر– كي يتجنب أي إثارة داخلية. ويحلو للبعض أن يتأول كلام وزير خارجية قطر بأن السعودية هي المعنية به حينما قال: " **إن هناك دولا عربية تعلن أنها لن تفتح أراضيها لأي حرب على العراق في حين تقوم بخلاف ذلك في السر**".

وتساعد المملكة أميركا علناً في الجانب النفطي، حيث أبدت استعدادها لتغطية أي نقص في سوق النفط وأن تحافظ على استقرارها، كما أنها بدأت تساعد الأردن نفطياً كي يستغني عن النفط العراقي تماشياً مع

---

[1] جوزيف مكميلان، **مرجع سابق**، ص 11.

[2] شفيق شقير، **قراءة في مواقف العربية من الحرب على العراق**. قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت. متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/3/25 .2015/05/06، تاريخ الإطلاع:

السياسة الأميركية بعزل العراق. إلا أن الموقف السعودي الرسمي المعلن والشعبي المسموح له بالتعبير لا يتوانى عن رفضه للحرب، وآخرها الاقتراح الذي تقدمت به على لسان وزير خارجيتها **الأمير سعود الفيصل** لإيقاف الحرب على العراق[1].

المطلب الثاني: المزاعم الأمريكية لاحتلال العراق سنة 2003.

بعد الأحداث المأساوية التي شهدها العالم في 11 سبتمبر 2001، أعلنت الولايات المتحدة حربها على الإرهاب أينما كان في العالم، والتي كان غطاءا وتبريرا للحروب التي تخوضها أمريكا في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، مثل حرب باكستان، والتي ثم ما لبثت في سنة 2003 حتى جاء القرار الأمريكي بالتدخل في العراق لمبررات معلنة وأخرى خفية.

التدخل الأمريكي البريطاني لاحتلال العراق 2003.

إن احتلال العراق للكويت سنة 1990 يعد أول تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن دولة العراق تسعى للسيطرة على منطقة الخليج العربي التي يوجد فيها مخزون نفطي هائل، سيؤدي إلى إحكام سيطرته على تحديد أسعار النفط مما يؤثر سلبا على الدول المتقدمة صناعيا. وهذا بالتالي سيؤدي بشكل مباشر إلى تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، كما أن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل سيؤثر على أمن دول الخليج العربي، وبالتالي أمن دول العالم قاطبة، لذلك فإن امتلاك العراق لمحور الشر كما سمته أمريكا أسلحة الدمار الشامل، سيعرض المصالح الأمريكية للخطر. وهذا ما زاد من الضغط المتواصل لتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لتدمير العراق واحتلاله رغم ثبوت عدم صحة هذه المزاعم. [2]

إن الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق يفسر طغيان الأهداف السياسية، لاسيما وأنه انتهى بسيطرة الولايات المتحدة بريطانيا على العراق وإسقاط نظامه السياسي في 9 أفريل 2003، وقد جرى تفسير الموقفين

---

[1] شفيق شقير، **مرجع سابق**.

[2] خالد سعد السهلي، **حرب الخليج الثالثة 2003 وانعكاساتها على دولة الكويت**. مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، سنة 2012، ص 14.

باحتلال العراق، ابتداء من مواقف شخصية ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين نفسه، إلى مواقف تاريخية ضد الدور العراقي والحضارة العربية الإسلامية والإسلام كدين وما إلى ذلك. [1]

مبررات الاحتلال الأمريكي للعراق.

إجمالا، إن التبريرات من وجهة نظر متخذ القرار الأمريكي اعتبرت العراق أنه يشكل تهديدًا للأمن والسلام الدوليين، من عدة زوايا، وهي:-

- سعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- أنه يدعم ويساند المنظمات الإرهابية في العالم وخاصة تنظيم القاعدة والتي تستهدف مصالح المواطنين الأمريكيين كما حدث في أحداث 11 سبتمبر.
- انتهاك النظام العراقي لحقوق الإنسان.

وبالتالي وفقا للمادة 51 الخاصة بالدفاع الشرعي عن النفس، فإن من حق الولايات المتحدة أن تدافع عن نفسها ضد هذا التهديد، حتى وإن اضطرها ذلك لاستخدام القوة المسلحة. **أما الأهداف غير المعلنة فكانت تتركز بالأساس على:**

- السيطرة على النفط العراقي، فهو من شأنه أن يتيح للولايات المتحدة السيطرة على ثاني احتياطي نفطي في العالم الذي يبلغ حجمه حوالي 112 مليار برميل، مما سيغير من المعادلة النفطية العالمية.
- تأمين مصادر النفط الذي تتزايد حاجة الولايات المتحدة لاستيراده مع قرب نضوب احتياطاتها النفطية.
- تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تقليل الاعتماد على دول الخليج خاصة مع إيجاد قواعد عسكرية لها في العراق وهو ما أشار إليه **بول وولفتيز**.
- تأكيد الهيمنة الأمريكية الأمنية لدى إسرائيل وإزالة أي مصدر لتهديدها، وبالتالي ضمان تفوقها عسكريا.[2]

---

[1] خالد سعد السهلي، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] عبد الناصر محمد سرور، **دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003**. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد 14، العدد الأول، جانفي 2010، ص65

خاتمة الفصل الثالث.

لقد كانت المواقف السعودية الأمريكية حول قضية الصراع العربي الإسرائيلي منذ عهد الملك **عبد العزيز آل سعود** و**دوايت إيزنهاور**، غير واضحة بالنسبة للطرف الأمريكي كون الصراع كان مازال في بداياته، حيث تمثل فقط في الدعم الغربي من طرف الإمبراطورية البريطانية والعمل على تحقيق فكرة إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين من خلال (**اتفاقية كامب ديفيد**). بينما بالنسبة للمملكة السعودية كان قرارها واضحا وعملت على رفض الوجود الإسرائيلي في المنطقة، والتوجهات الصهيونية اليهودية كون السعودية تمثل راعية الإسلام في المنطقة.

وفي خلال الفترة بين 1968-1973، التي شهدها تطوّر في الصراع العربي الإسرائيلي ووقوع حرب أكتوبر 1973 التي عرفت اختلاف في المواقف السعودية الأمريكية، حيث عملت السعودية على الضرب بسلاح النفط عن طريق مجموعة الأوبك للتأثير على القرار الغربي الداعم لإسرائيل، وإلزام إسرائيل العودة إلى حدود ما قبل 1967، واسترجاع الأراضي المحتلة. بينما الولايات المتحدة عملت على تأييد السياسات الإسرائيلية وتحقيق الدعم العسكري والمالي لإسرائيل. وفي خلال الفترة 2001-2008 إدارة **جورج بوش الابن** حيث سعت الإدارة الأمريكية على العمل على إقامة عملية السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لكن في المقابل كان هناك أثرا واضحا للميول الأمريكي للجانب الإسرائيلي ودعم لسياساته الاستعمارية في المنطقة.

ومن جهة أخرى عملت المطامع الأمريكية الغربية في الشرق الأوسط إلى الاستيلاء على العراق، تحت مزاعم خفية التي مهدت للتدخل الأمريكية البريطاني في العراق سنة 2003، حيث جاءت المواقف السعودية الأمريكية حول حرب الخليج الثالثة تقريبا متكافئة وإن كانت توحي بالتباعد قليلا. فنجد الموقف السعودي الذي عارض الحرب على العراق وحرم أي هجوم أمريكي انطلاقا من الأراضي السعودية هذا من المواقف المعلنة تجاه حرب العراق، لكن نجد في سرية السياسة السعودية أنها عملت على إعطاء الدعم للولايات المتحدة في حربها العسكرية ومساعدتها وإن كان ذلك غير معلن. وجاء من جهة أخرى الموقف الأمريكي باحتلال العراق كمركب لمجمل القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بداية من الرئيس الأمريكي **جورش بوش الإبن**، ومجلس الكونغرس الأمريكي، و شركات النفط العالمية الأمريكية .. الخ. والذي تمخض عنها مجمل هذه القرارات؛ قرار احتلال العراق خدمة للمصالح الأمريكية.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

باللغة العربية:

1. الشملان أسعد صالح ، **السياسة الخارجية للمكلة العربية السعودية في مئة عام 1319-1419**.
2. نيراب محمد ، **أصول العلاقات السعودية الأمريكية**. مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1994.
3. بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية الأمريكية في البدأ كان النفط**. ترجمة: سعد هجرس، ب ت ن.
4. بريسون توماس ، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784- 1975**. دار الأطلاس للدراسات والترجمة والنشر، ب ت ن.

باللغة الأجنبية:

1. **Saudi-US Relations,Royal Embassy of Saudi Arabia Information Office,Washington.**
2. ***Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs. Ithaca,* N.Y., *1952*. 4th ed., *1980*. Useful diplomatic history of the area since World War I.**

ثانيا: المقالات العلمية :

1. سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**. مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ب ت ن.
2. مجيد حميد محمد، **إستراتجية الولايات المتحدة حيال الدول العربية خلال الحرب الباردة وبعدها**. المجلد 5، العدد 2، بتاريخ 2010.
3. سرور عبد الناصر محمد ، **دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003**. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد 14، العدد الأول، جانفي 2010.
4. **شعث: دعم المملكة غير محدود للقضية الفلسطينية**، جريدة اليوم، العدد 10790، 2002/12/30.
5. سيدي أحمد، **التسهيلات والاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع السعودية**. الجزيرة نت، 2006.

ثالثا: دراسات غير منشورة (مذكرات):

1. السهلي خالد سعد ، **حرب الخليج الثالثة 2003 وانعكاساتها على دولة الكويت**. مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، سنة 2012.
2. الذويبي نورة ، **موقف الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود من الحرب العالمية الثانية 1939-1945**. بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، سنة 2011/2010.
3. أحمد سميرة وسنبل عمر ، **العلاقات السعودية الأمريكية نشأتها وتطورها 1931-1975**. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث الجزء الأول، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، سنة 1998.
4. آل رشيد حمد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية :تخصص علاقات دولية، سنة 2012/2011.
5. هوادف عبد الله ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.
6. الوادية أحمد جواد سالم ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2008**، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأزهر – غزة، 2009.

رابعا: الوثائق الإلكترونية :

1. بريسون توماس ، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784- 1975**. دار الأطلاس للدراسات والترجمة والنشر، ب ت ن، ص 105.
2. صابح عمرو ، **الملك فيصل بن عبد العزيز (الأضواء والأضلال)**. متاح على الرابط: https://harakawahida.wordpress.com
3. شهاب فؤاد ، **تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي**. على الرابط: http://arabtimes.com/bookforsale/electronic.html

4. **الهلالي محمد** ، **ارتفاع التبادل التجاري بين السعودية وأمريكا 300 % خلال 10 سنوات**. متاح على: **http://www.aleqt.com/2014/11/20/article_907759.html**

5. عواد نور الدين ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية**. متاح على الرابط: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=22805

6. شفيق شقير، **قراءة في مواقف العربية من الحرب على العراق**. قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت. متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/3/25

7. جمال الشلبي، **العرب وأمريكا بعد 11 سبتمبر**. متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d2fad5ea-fd76-4142-9e0c-5ce26f650523

8. موسوعة مقاتل الصحراء، **آثار هجمات 11 سبتمبر على العالمين العربي والإسلامي**، متاح على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec032.htm

خامسا: التقارير:

1. مكميلان جوزيف ، **المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر**. معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 157. جانفي 2006.

2. مركز الدراسات والبحوث، **واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية. غرفة الشرقية، 2010**.

3. **المملكة العربية السعودية، وزارة الإحصاءات العامة والمعلومات التجارية الخارجية. التبادل التجاري بين المملكة وشركائه التجاريين الرئيسيين 2013**.

4. ديوان المساءلة لحكومة الولايات المتحدة، **مكافحة الإرهاب**. تقرير لطالبيه من الكونغرس، سبتمبر 2009.

الفهرس

الفهـــرس	الصفحة
التشكرات	02
الإهداء	03
مقدمة	04
الفصل الأول: نشأة وتطورات العلاقات السعودية– الأمريكية	08
المبحث الأول: العلاقات السعودية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية.	09
المطلب الأول: بوادر تشكل العلاقات السعودية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية	09
المطلب الثاني: سياسة الباب المفتوح الأمريكية ومتغير النفط في تأسيس العلاقات السعودية الأمريكية.	11
المبحث الثاني: العلاقات السعودية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945.	13
المطلب الأول: العلاقات السعودية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1943.	13
المطلب الثاني: التبادل الدبلوماسي السعودي الأمريكي فتح مفوضية في جدة 1943، وفتح قنصلية سعودية في واشنطن 1946.تبادل السفارات 1946.	15
خاتمة الفصل الأول	17
الفصل الثاني: العلاقات السعودية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.	18
المبحث الأول: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية.	19
المطلب الأول: مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر (2001-2004).	19
المطلب الثاني: إعادة بعث العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية (2004- 2007).	21
المطلب الثالث: تطور التبادل التجاري السعودي الأمريكي (2008- 2014).	24
المبحث الثاني: أثر أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الأمنية السعودية الأمريكية.	26
المطلب الأول: توتر العلاقات السعودية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.	26
المطلب الثاني: جهود التقارب السعودية الأمريكية 2006-2014.	29
خاتمة الفصل الثاني	31
الفصل الثالث: نقاط اختلاف وتلاقي السياسات السعودية الأمريكية في القضايا الراهنة	32
المبحث الأول: القضية الفلسطينية في العلاقات السعودية الأمريكية.	33
المطلب الأول: مواقف البلدين من القضية الفلسطينية خلال حكم الملك عبد العزيز و روزفلت.	33
المطلب الثاني: اختلاف المواقف السعودية الأمريكية من القضية الفلسطينية بعد 2001.	36

المبحث الثاني: تطور الموقفين السعودي الأمريكي حول حرب الخليج الأولى والثانية.	
المطلب الأول: تطور الموقف السعودي حول التدخل الأمريكي في حربي الخليج الأولى والثانية.	
المطلب الثاني: المزاعم الأمريكية لاحتلال العراق سنة 2003.	
خاتمة الفصل الثالث	
الخاتمـــة العامة	